
تحقيق
اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي
بقلم
عبد الفتاح أبو غدة
الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية
بحلب

الطّبعَة الأولى
١٤١٤ = ١٩٩٣

قامت بطباعته وإخراجه دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٥٠١ ويُطلب منها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة:

الحمد لله المحمود بكل لسان، البَرِّ الرحيمِ المتفضلِ على كل مخلوق بالإحسان، والصلاةُ والسلامُ الأتمان الأكملان على نبـي الرحمة ورسول الهداية لكل إنسان، سيدنا محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه والتابعين له إلى يوم الدين.

أما بعد فمما لا يخفى أن عناية المؤلِّفين واختيارَهم لوضع أسماء كتبهم، المعبِّرةِ عن مضمونِها ومحتواها، يَحتلُّ من اهتمامهم المقامَ الأول، لأن العنوان للكتاب هو الدالُّ على ما فيه، وقد قال الشاعر يصفُ حالَهُ الخافيةَ وما أظهرها بعدَ خفائِها، من نحولِ جسمِه، وتساقطِ دموعِه على فِراقِ محبوبه:

كنتُ كـالكتـابِ أخفــاه طَيٌّ   فـاستـدلُّـوا عليـه بــالعُنـوانِ

وبعنوانِ الكتاب يُعرَفُ لناظِرِه موقعُه من العلم الذي أُلِّفَ فيه: حاجةً إليه أو استغناءً عنه بغيره، ونفاسةً في بابه أورُخْصاً فيه، في غالب الأحوال. ولذا كان للعلماء اهتمامٌ شديدٌ بصَوْغ العنوان، ليكون دالاً بدقةٍ واستيعابٍ على ما يَدخُلُ فيه، وما لا يَدْخُلُ فيه، فهو في كثيرٍ من الأحيان يُصاغُ صِياغةَ التعريف، فيكونُ جامعاً مانعاً كما هو شأنُ التعريف إذا كان دقيقاً.

ومما يَصدُقُ عليه هذا القولُ في دِقَّةِ العنوان ورعايتِهِ عند تسميتِهِ: كتابُ صحيح الإمام أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري أميرِ المؤمنين في الحديث، وكتابُ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري تلميذِهِ الأبَرّ وشيخِ التحقيق والتدقيق والمحدِّث الأفيق، وكتابُ جامع الإمام أبـي عيسى

محمد بن عيسى الترمذي، تلميذِ الإمام البخاري، الذي قال له شيخُهُ البخاري: استفدتُ منك أكثرَ مما استفدتَ مني.

وقد كان عنوان كلٍّ من هذه الكتب: «صحيحِ البخاري»، و«صحيحِ مسلم»، و«جامعِ الترمذي» معروفاً مُتَناقَلاً في زمنِ مؤلِّفِيْها وما قاربه، ثم لشهرةِ الكتب وطولِ عنوانِ كل منها بعضَ الطول: اكتُفِيَ بذكر جانبٍ من الاسمِ، فاشتَهَر كتابُ البخاري باسم «صحيح البخاري»، واشتَهَر كتاب مسلم باسم «صحيح مسلم»، واشتَهَر كتابُ الترمذي باسم «جامع الترمذي».

وهذا الاختصار في الأسماء مَرْضيٌّ مألوفٌ جداً في الحديث عنها والعَزْوِ إليها، بل قد وقع ذلك الاختصارُ في الاسم في كثيرٍ من النسخ المخطوطة منها، اعتماداً على شهرتها وشهرةِ مؤلِّفِيْها التي ملأتْ الآفاقَ العلمية في جَنَبَاتِ الأرض. ولكنَّ ذلك الاختصار تسبَّبَ ــ على مَرِّ الزمن ــ في غُموضِ معرفةِ بُنْيَةِ كلٍّ من هذه الكتب الثلاثة، لأنَّ البخاريَّ عنون كتابَهُ بما يَدلُّ أوضحَ الدلالة على مقصِده من تأليفه وما بناه عليه، فذكَرَ فيه أوصافاً تُشخِّصُ معالمَ الكتاب والأُسُسَ التي قام التأليفُ عليها، وكذلك صَنَعَ كلٌّ من مسلمٍ والترمذيِّ في عنوان كتابه، فعنونه بما يكشِفُ لقارئِهِ من أولِ نظرةٍ الأصولَ والأركانَ التي بَنَى تدوينَ الكتاب عليها، فذكَرَ أوصافاً في عنوانه دالةً على قَصْدِهِ من تأليفه وما قَصَرَهُ عليه.

وكما أشرت قبلُ: لَمَّا تمادَى الزمنُ وشاع اختصارُ أسماء هذه الكتب: غفَلَ أو جَهِلَ كثيرٌ من أهل العلم وطلبتِهِ أسماءَها، فاقتَضَى ذلك إشاعتَها وذِكرَها على الوجهِ الأتمِّ الذي يُعرِّفُ بِبُنْيَةِ كلٍّ واحد منها، فكتبتُ هذه الرسالةَ في (تحقيق اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي)، راجياً من الله تعالى النفعَ بها.

أما صحيحُ البخاري فقد وقع لبعض العلماء اضطراب أو قُصورٌ في ذكر اسمِه، كما وقع إغفالٌ تامٌّ لاسم صحيح مسلم، وكما وقع اضطراب شديد لكثير من العلماء في اسم «جامع الترمذي» أيضاً، فزادَتْ الحاجة إلى تحقيقِ أسمائِها، ليتجلّى مضمونُ كل كتاب منها على الوجهِ الصحيح. وفي ذلك فوائد كثيرة لا تخفى، والله المستعان، والحمدُ لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غُدّة

في مكة المكرمة ٦ من رجب سنة ١٤١١

تحقيق اسم صحيح البخاري

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، في «هَدْي الساري»[1] وهو يتحدث عن الإمام البخاري: «الفصلُ الثاني في بيان موضوع جامعه الصحيح، والكشفِ عن مغزاه فيه: تقرَّر أنه التزم فيه الصحة[2]، وأنه لا يوردُ فيه إلَّا حديثاً صحيحاً. هذا أصلُ موضوعه، وهو مستفاد من تسميتِهِ إياه: (الجامع الصحيح المسنَد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامه). ». انتهى.

وفي الاسم الذي ذكره لصحيح البخاري نَظر، فقد قال ابن الصلاح في «مقدمته» في علوم الحديث[3]، في (النوع الأول: الصحيح)، في الفائدة السادسة: «اسمُهُ الذي سَمَّاه ــ البخاريُّ ــ به: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِهِ وأيامِهِ). ». انتهى.

وبمثلِهِ تماماً نَقَل اسمَه عن البخاري الحافظُ أبو نصر الكَلَاباذي، المولود

(١) في ص ٦ من الطبعة البولاقية، و ١: ٥ من الطبعة المنيرية، وص ٨ من الطبعة السلفية.

(٢) أعلاها او أصلَها؟ الظاهرُ الثاني ويَشهَدُ له كلامُه هنا، وشرحتُ هذا بإيجاز، في آخر «المُوقِظة» للحافظ الذهبي ص ١٣٥ ــ ١٣٦، في (التتمة الثالثة في بيان مذهب الإمام مسلم في الحديث المعنعَن بشرطه، وبيانِ المعنيِّ بالنقدِ والردِّ في كلامه).

(٣) ص ٢٤ ــ ٢٥.

سنة ٣٢٣، والمتوفى سنة ٣٩٨ رحمه الله تعالى، في أوائل كتابه «رجال صحيح البخاري»[١].

وبمثلِهِ تماماً سمّاه الإمام القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المفسِّرُ المحدِّثُ الفقيه، المولود سنة ٤٨١، والمتوفى سنة ٥٤١ رحمه الله تعالى، في كتابه «فِهْرِسْتْ ابن عطية»[٢]، وسأسوقُ سَندَهُ ــ الذي سَمّى فيه الكتاب ــ إلى البخاري فيما يأتي.

وسمّاه الإمام القاضي عياض، المولود سنة ٤٧٦، والمتوفى سنة ٥٤٤ رحمه الله تعالى، في أوائل كتابه: «مشارق الأنوار على صِحاح الآثار»[٣] هكذا: «الجامع المسند الصحيح المختصر من آثارِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم». انتهى. وفيه اختصارٌ وتصرُّفٌ يسير.

وبمثل ما سَمّاه الإمامُ ابنُ عطية سمّاه تلميذُهُ الحافظُ ابنُ خير الإشبيلي الأندلسي، في «فهرست ما رواه عن شيوخه»[٤]، وسأسوقُ سندَه ــ الذي سَمّى فيه الكتاب ــ إلى البخاري بعدَ قليل.

وبمثله تماماً أيضاً قال الإمام النووي المولود سنة ٦٣١، والمتوفى سنة ٦٧٦ رحمه الله تعالى، في القطعة التي شَرَحها من «صحيح البخاري»[٥]، وفي كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»[٦]، في ترجمة البخاري، قال: «أمّا اسمُ صحيح

---

(١) ١: ٢٤.

(٢) ص ٤٥.

(٣) ص ٩٤ من طبعة فاس سنة ١٣٢٨، و ١: ٣٦ من طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

(٤) ص ٩٤.

(٥) ص ٧.

(٦) ١: ٧٣.

البخاري فسمّاه مؤلِّفُهُ أبو عبد الله البخاري رحمه الله: (الجامعَ المسنَدَ الصحيحَ المختصرَ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِهِ وأيامِه). ». انتهى.

وبمثلِهِ تماماً سمّاه الحافظُ ابنُ رُشَيد السَّبْتي الأندلسي، في كتابه «إفادة النَّصِيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»[١].

وهكذا قال الإمام البدرُ العيني في «عمدة القاري»[٢]: «سَمَّى البخاريُّ كتابه: (الجامعَ المسنَدَ الصحيحَ المختَصَرَ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِهِ وأيامه). ». انتهى.

وقد جاء هذا الاسمُ بعَيْنِهِ على وجه مخطوطتين قديمتين، أوردتُ صورتَهُ فيهما في آخر الكلامِ على اسم صحيح البخاري.

فالاسمُ الذي أورده الحافظ ابن حجر، فيه قصور، والدِّقَّةُ والتمامُ فيما ذكره الآخرون، فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظُ (الصحيح) على (المسند)، والأقومُ تأخيرُه كما جاء عند الآخرين، ونَقَص عنده لفظُ (المختصرُ من أمور رسول الله)، وجاء بدلاً عنه: (من حديث رسول الله)، وما عندهم أدقُّ وأشمل.

والظاهر أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، كَتَب هذا الاسم في حالِ شغلِ خاطر، فإنه إمام ضابط حاذقٌ دقيق جداً، في الذروةِ من الضبط والإتقان، لا يفوته مثل هذا، وإنما هو العارضُ الذي يَعرِض على الذهن فيُشتِّتُه ويُضعفُ ضبطه.

ومن العَجَب كلِّ العَجَب أنَّ هذا الاسم لكتاب (صحيح البخاري)،

---

(١) ص ١٦.

(٢) ١: ٥.

لم يُثبَت على نسخةٍ من طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحقُّه أن يُثبَت على وجه كل جزء من أجزائه، ليَدلَّ على مضمونه بالاسم العَلَمي الذي سمّاه به مؤلِّفُهُ الإمام البخاري رضي الله عنه.

وبعدَ فراغي من كتابةِ ما تقدَّم بمُدَّة، وقفتُ على الجزء اللطيف الذي ألَّفه العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، باسم «حياة البخاري»، فرأيتُه قال فيه[1] «تسميَةُ البخاري لكتابه: سَمَّى البخاريُّ كتابه: «الجامعَ الصحيحَ المسنَدَ من حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَنِهِ وأيامِهِ» ». انتهى. وهو اسمٌ فيه قصورٌ ونقصٌ ظاهر عن الاسم الذي نقلتُه عن الإمام الحافظ ابن الصلاح والنووي والعيني وغيرهم.

ثم قال الشيخ القاسمي عَقِبَ ذلك: «هذا عنوانُ صحيحه فليُحفظ. وينبغي لكل من يَنسَخُ الصحيح أو يطبعُه أن يُعنونَهُ بتسميةِ المؤلِّف، محافظةً على الأعلام، وتَحرُّساً من الاقتضاب، فيما لا محلَّ له من الإعراب». انتهى. فالحمدُ لله على توافق النظر معه في هذا.

(١) في ص ١٢.

ذكرُ جملة من الأسانيد إلى الإمام البخاري وصحيحه

تمهيد قبل ذكر الأسانيد:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى عن بعض العلماء: الأسانيدُ أنسابُ الكتب. وقد رأيتُ من المستحسن قبلَ أن أسوقَ سندَ الإمام ابن عطية الأندلسي، وسندَ الحافظ ابن خير الإشبيلي الأندلسي، إلى «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، أن أُوردَ كلامَ الحافظ ابن حجر في فاتحة «فتح الباري»، بعدَ التمهيد التالي لكلامه، فإن معرفةَ هذا أو التذكرةَ به مما يفيد قُرَّاءَ «فتح الباري» من طلبة العلم، وربما لا يُعطونه الاهتمامَ المطلوبَ إذا نظروه هناك فيكون في ذكرِهِ هنا تقويةٌ لمعرفتِهِ وبيانٌ لأهميته.

ذَكَر الحافظُ ابن حجر من الرواةِ الذين رَوَوْا «الجامعَ الصحيح» عن الإمام البخاريِّ وسَمِعُوهُ منه: أربعةٌ، وهم:

١ ــ أبو عبد الله محمدُ بن يوسف الفِرَبْرِي.

٢ ــ وأبو إسحاق إبراهيمُ بن مَعْقِل النَّسَفِي.

٣ ــ وحَمَّادُ بن شاكر النَّسَوِي.

٤ ــ وأبو طلحة منصورُ بن محمد بن علي البَزْدَوِي.

وهذه بعضُ كلمات تتصل بهؤلاء الأئمة الحفاظ الشيوخ الأربعة تلامذةِ الإمام البخاري، والراوين عنه «الجامع الصحيح»:

فالأولُ منهم هنا: أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري، ولد سنة

٢٤١، وتوفي سنة ٣٢٠، وقد سَمِعَ «الصحيح» من البخاري مرتين: مرةً بِفِرَبْر سنة ٢٤٨، ومرة ببخارى سنة ٢٥٢. فكان عمره في السماع الأول نحوَ ثمانِ سنين، وفي السماع الثاني إحدى عَشْرَة سنة.

وهي سِنٌّ واعية ضابطة يَقِظَة عندَ بعض الناشئين والسلفِ الصالحين، قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورَّاق ـ أي وَرَّاق البخاري ـ: قلتُ لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بَدْءُ أمرك في طلب الحديث؟

قال: أُلهِمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب، ولي عشرُ سنين أو أقل، ثم خَرَجتُ من الكُتَّاب بعدَ العشر، فجعلتُ أختلِفُ إلى الداخِليِّ وغيرِهِ[1]، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس:

سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم. فقلت: إنَّ أبا الزبير لم يَروِ عن إبراهيم، فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر

---

(١) لم أقف على اسم (الداخلي) ولا ترجمتِه، وقد بحثتُ عنه منذ أكثر من ثلاثين سنة، فما تركتُ كتاباً وصل إلى يدي وظننتُ أن فيه احتمالَ وجوده فيه، إلَّا تصفَّحته وفحصتُه.

وليس في هذا الاسم تحريف، فهكذا هو: (الدّاخِلي) بخط الإمام قارىء «الهداية»، في نسخته من «هَدْيِ الساري»، التي كتبها بخطه، وقرأها على المؤلف شيخِهِ الحافظ ابن حجر، وذكرتُ مكانَها ووَصْفَها في تعليقي على كتاب «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا ظَفَر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

والداخليُّ من شيوخ البخاري في نشأته، ولم أجد له ترجمة في المظان التي رجعتُ إليها، ولم يذكره السمعاني في «الأنساب»، وظاهر سياق العبارة هنا أنه من شيوخه في بُخَارَى التي نشأ بها، وقد ترجَّح عندي أنّه منسوب إلى (مدينة بخارى الداخِلَة)، التي هي داخلَ السُّورِ الثاني الأصغر، المحيطِ به السُّورُ الأولُ الأكبر، كما فهمتُه من «معجم البلدان»، عند ذكر (بُخَارَى) ١: ٣٥٣، وعند ذكر (مدينةِ بُخَارَى) ٥: ٧٩.

فيه ثم رجع، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزُّبَيْرُ، وهو ابنُ عَدِي، عن إبراهيم، فأَخَذ القلم وأصلَح كتابه، وقال لي: صَدقتَ.

قال: فقال له إنسان: ابنُ كم حين رددتَ عليه؟ فقال: ابنُ إحدى عشرة سنة. كما نقله الحافظ ابن حجر في آخر «هَدْي الساري»[1]، في (ذكر نسبه ومولده ومنشئه ومبدأ طلبه للحديث). وأمثالُ البخاري في الحفظ والوعي في ناشئة السلف والمتقدمين غيرُ قليل، كما يعلمه الواقف على تراجمهم.

والثاني منهم: أبو إسحاق إبراهيمُ بن مَعْقِل النَّسَفِي، المتوفى سنة ٢٩٥ وقيل ٢٩٤، ولم أقف على سنة ولادته، وكان قد سمع الصحيح من البخاري، وفاتَهُ أوراق منه سماعاً فرواها عنه بالإجازة.

والثالثُ منهم: أبو محمد حَمَّادُ بن شاكر بن سَوِيَّهْ[2]، النَّسَوِي[3]، توفي سنة ٣١١، ولم أقف على تاريخ ولادته. وترجَمَتُه في «سِيَر أعلام النبلاء»[4].

والرابع منهم: أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرِيْنَة ـ بوزن عَظِيمة ـ، توفي سنة ٣٢٩، وهو آخرُ من حدث عن البخاري بصحيحه. وترجَمَتُه في «سِيَر أعلام النبلاء»[5].

ثم ذَكَر الحافظُ ابن حجر من تلاميذِ الفربري الذين رووا عنه «الجامع الصحيح» تسعةً، وهم:

---

(١) ٢: ١٩٣.

(٢) بالهاء دون نقط كما في «الإكمال» لابن ماكولا، و«تبصير المنتبه» لابن حجر.

(٣) النَّسَوِي بالنون والسين المهملة كما في «إرشاد الساري» للقسطلاني ١: ٣٩. ورُسِم فيه وفي نسخ «فتح الباري»: (النَّسَوي)، بالواو. ووقع ضبطُهُ في «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ١٥: ٥ (النَّسَفي)، وهو تحريف.

(٤) ١٥: ٥.

(٥) ١٥: ٢٧٩.

١ ــ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن.

٢ ــ وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي.

٣ ــ وأبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأُخْسِيْكَتِي.

٤ ــ وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

٥ ــ وأبو علي محمد بن عمر بن شَبُّوْيَهْ.

٦ ــ وأبو أحمد محمد بن محمد الجُرْجاني.

٧ ــ وأبو محمد عبد الله بن أحمد السَّرْخسي. وهو المشهورُ بالحَمُّوْيِ.

٨ ــ وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَنِي.

٩ ــ وأبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني، وهو آخر من حدَّث بالصحيح عن الفِرَبْري.

ثم ذَكَر الحافظ ابنُ حجر من تلاميذ هؤلاء الأئمة الحفاظ التسعةِ الذين رَوَوْا «الجامعَ الصحيح»: الشيوخَ التاليةَ أسماؤهم، فَرَوى:

١ ــ عن ابنِ السكن: عبدُ الله بن محمد الجُهَني.

٢ ــ وعن المستملي: أبو ذَرّ الهَرَوي، وعبدُ الرحمن الهَمْداني.

٣ ــ وعن الأُخْسِيْكَتِي: إسماعيلُ بن إسحاق بن إسماعيل الصفار.

٤ ــ وعن أبي زيد: أبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو محمد عبدُ الله بن إبراهيم الأصيلي، وأبو الحسن عليُّ بن محمد القابسي.

٥ ــ وعن أبي علي الشَّبُّوْيِ: سعيدُ بن أحمد الصيرفي العَيَّار، وعبدُ الرحمن بن عبد الله الهَمْداني.

٦ ــ وعن أبي أحمد الجُرجاني: أبو نُعَيم الأصبهاني، وأبو الحسن القابسي أيضاً.

٧ ــ وعن السَّرَخْسي: أبو ذر الهروي أيضاً، وأبو الحسن عبدُ الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي.

٨ ــ وعن الكُشْمِيْهَني: أبو ذر أيضاً، وأبو سهل محمدُ بن أحمد الحَفْصي، وكريمةُ بنتُ أحمد المَرْوَزِيَّة.

٩ ــ وعن الكُشَاني: أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري.

وقد بَلَغ عَدَدُ هؤلاء الشيوخ اثني عشر شيخاً رووا عن تلاميذ الفربري التسعةِ المتقدمةِ أسماؤهم. ثم ساق الحافظ ابن حجر أسانيده منه إلى هؤلاء الاثنيْ عشر، فلم أنقلها هنا ولا فيما سيأتي اكتفاءً بما تقدم.

ثم ذكر أسانيده إلى روايةِ الراوي الثاني عن البخاري: إبراهيمَ بنِ مَعْقِل النَّسَفِي. وإلى الراوي الثالِث عن البخاري: حمادِ بن شاكر، وإلى الراوي الرابع عن البخاري: أبي طلحة منصور البَزْدَوي. رحمةُ الله تعالى عليهم أجمعين.

وبعدَ هذا التمهيد لكلام الحافظ ابن حجر، أُوردُ ما استَهلَّ به كتابَهُ العظيم: «فتح الباري بشَرْح البُخَاري»، ببيان الرواياتِ الأربعِ ورُواتِها. قال رحمه الله تعالى:

«وقد رأيتُ أن أبدأ الشرح بأسانيدي إلى الأصل، بالسماع، أو بالإجازة، وأن أسوقَها على نمطٍ مخترَع، فإني سمعتُ بعضَ الفضلاء يقول: الأسانيدُ أنسابُ الكتب، فأحببتُ أن أسوق هذه الأسانيد مساقَ الأنساب، فأقول وبالله التوفيق:

اتصلَتْ لنا روايةُ البخاري عنه:

١ ــ من طريق أبـي عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْر الفِرَبْري، وكانت وفاته في سنة عشرين وثلاث مئة، وكان سماعُه للصحيح مرتين: مرةً بِفَرَبْر سنةَ ثمانٍ وأربعين ــ ومئتين ــ ومرةً ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

٢ ــ ومن طريق إبراهيم بن مَعقِل بن الحجاج النَّسَفِي، وكان من الحفاظ، وله تصانيف، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومئتين، وكان فاته من «الجامع» أوراقٌ رواها بالإجازة عن البخاري، نبَّه على ذلك أبو علي الجَيَّاني في «تقييد المهمَل».

٣ ــ ومن طريق حَمَّاد بن شاكر النَّسَوِي، وأظنه مات في حدود التسعين[1]، وله فيه فَوْتٌ أيضاً.

٤ ــ ومن رواية أبـي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قَرينة ــ بقَاف ونون بوزن يَبِيرة ــ البَزْدَوي بفتح الموحدة وسكون الزاي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، وهو آخر من حَدَّث عن البخاري بصحيحه، كما جَزَم به ابنُ مَاكُوْلا وغيرُه.

وقد عاش بعدَه ممن سَمِعَ من البخاري القاضي الحسينُ بنُ إسماعيل المَحَامِلي ببغداد، ولكن لم يكن عنده «الجامعُ الصحيح» ــ بسماعِهِ كلِّهِ من البخاري ــ، وإنما سَمِعَ منه مجالسَ أملاها ببغداد في آخِرِ قَدْمةٍ قَدِمَها البخاريُّ، وقد غَلِطَ من رَوَى «الصحيح» من طريق المَحاملي المذكور غلطاً فاحشاً.

فأما رواية (الفِرَبْري) فاتصلت إلينا عنه، من طريق الحافظِ أبـي علي

---

(١) أي بعدَ المتين. وحدَّد الحافظ الذهبي تاريخ وفاته سنة ٣١١، في ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٥: ٥.

سعيدِ بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن، والحافظِ أبي إسحاق إبراهيمَ بنِ أحمد المُسْتَمْلِي، وأبي نصر أحمدَ بن محمد بن أحمد الأَخْسِيْكَتِي، والفقيهِ أبي زيد محمدِ بن أحمد المَرْوَزِي، وأبي علي محمدِ بن عُمَر بن شَبُّوْيَهْ، وأبي أحمد محمد بن محمد الجُرْجاني، وأبي محمد عبدِ الله بن أحمد السَّرَخْسي ـ الحَمُّوْيِي[1] ـ، وأبي الهيثم محمد بن مَكِّي الكُشْمِيْهَنِي، وأبي علي إسماعيلَ بنِ محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَّانِي، وهو آخِرُ من حَدَّثَ بالصحيح عن الفِرَبْري.

فأما روايةُ ابنِ السَّكن، فرواها عنه عبدُ الله بن محمد بن أَسَد الجُهَني.

وأما روايةُ المستملي، فرواها عنه الحافظ أبو ذَرّ عبدُ بنُ أحمدَ الهَرَوي[2]،

---

(١) هو المشهور والمذكور في «فتح الباري» غيرَ مرة باسم (الحَمُّوْيِي)، كما في آخِرِ ١: ١٥٦ و ٣٨٦. وترجمتُهُ في «الأنساب» للسمعاني ٤: ٢٥٩، و «اللُّباب» ١: ٣٩٢، قال فيه: «الحَمُّوْيِي: بفتح الحاء، وتشديد الميم وضمها، وسكون الواو، وفي آخرها ياءٌ، هذه النسبة إلى الجَدّ ـ وهي لفظة فارسية ـ، واشتَهر بها أبو محمد عبدُ الله بن أحمد بن حَمُّوْيَهْ السَّرَخْسِي الحَمُّوْيِي، سَمِعَ من الفربري صحيحَ البخاري، وتوفي سنة ٣٨١».

وأما شيخُ الحافظ ابن حجر الذي تلقَّى منه روايةَ الداودي لصحيح البخاري، وذكره في أوَّلِ «فتح الباري» ١: ٦، فهو ـ كما سماه هناك ـ: أبو محمد عبدُ الرحيم بنُ عبد الكريم بنِ عبد الوهاب الحَمَوِي، بفتح الحاء والميم وكسر الواو، نسبة إلى مدينة حَمَاة من بلاد الشام، ولد سنة ٧٠٧، وتوفي سنة ٧٩١، وترجمتُهُ في «إنباء الغُمر» لابن حجر ٢: ٣٧١، و «الدرر الكامنة» ٣: ١٥٢، و «شذرات الذهب» ٦: ٣١٧. وهذا لا يتكرر ذكرُهُ عند بيان الروايات في ألفاظ الحديث.

والذي يتكرَّرُ ذكرُهُ في بيانها هو (الحَمُّوْيِي) الراوي عن الفِربري.

(٢) وقع هنا في المطبوعة من «فتح الباري» من طبعة بولاق إلى هذه الطبعة هكذا (عبد الله بن أحمد الهَرَوِي). وهو خطأ من بعض النساخ، وصوابه: (عَبْد بن أحمد الهَرَوي) بدون لفظ الجلالة، كما في مصادر ترجمته، وإقحامُهُ هنا غلطٌ محقَّق.

وعبدُ الرحمن بن عبد الله الهَمْدَاني.

وأما رواية الأَخْسِيْكَتِي، فرواها عنه إسماعيلُ بن إسحاق بن إسماعيل الصَّفَّارِ الزاهد.

وأما رواية أبـي زيد، فرواها عنه الحافظُ أبو نعيم الأصبهاني، والحافظُ أبو محمد عبدُ الله بن إبراهيم الأَصِيْلِي، والإمامُ أبو الحسن علي بن محمد القَابِسِيُّ.

وأما رواية أبـي علي الشَّبُّوي، فرواها عنه سعيدُ بن أحمد بن محمد الصَيرفي العَيَّار، وعبدُ الرحمن بن عبد الله الهَمْدَاني أيضاً.

وأما رواية أبـي أحمد الجُرْجَاني، فرواها عنه أبو نعيمٌ، والقابِسيُّ أيضاً.

وأما رواية السَّرَخْسِي، فرواها عنه أبو ذَرّ أيضاً وأبو الحسن عبدُ الرحمن بن محمد بن المظفَّر الدَّاوُدِي.

وأما رواية الكُشْمِيْهَنِي، فرواها عنه أبو ذَرّ أيضاً، وأبو سهل محمدُ بن أحمد الحَفْصي، وكَرِيمةُ بنتُ أَحْمَدَ المَرْوَزِيَّة.

وأما رواية الكُشَاني، فرواها عنه أبو العباس جعفرُ بن محمد المستغفرِيُّ». انتهى كلام الحافظ ابنِ حجر.

***

سَـنَـدُ الإمـام ابن عطـية الأندلسي
منه إلى الإمام البخاري في صحيحه

سَبَق أن ذكرتُ أن الإمام ابنَ عطية عبدَ الحق بنَ غالب، ولد سنة ٤٨١، وتوفي سنة ٥٤١ رحمه الله تعالى. ووعدتُ بسَوْق سنده الذي سَمَّى فيه كتاب البخاري، منه إلى البخاري، وها أنا ذا أسوقُ سنده هنا، لما في سياقات سَنَدِهِ من الفوائد الغوالي(١).

(١) قلتُ: ومن تلك الفوائد:

١ ـ تعرُّفُ أساليب الضبط والإتقان عند الشيوخ المتقدمين، بحيث يطمئن الإنسانُ إلى ما ضبطوه أو وصفوه كأنه يشهده ويراه فعلاً.

٢ ـ ومنها: أن الواحد من هؤلاء الشيوخ قرأ صحيحَ البخاري، أو صحيحَ مسلم، أو غيرَهما من كتب السنة على شيخِهِ أو عَدَدٍ من شيوخِهِ أكثَرَ من مرة، بل مراتٍ ومرات، والقارىءُ عالمٌ جليل، والمقروءُ عليه إمامٌ نبيل، وهما يتشافَنَانِ بالرُّكَب، وتُواجِهُ الحَدَقَةُ منهما الحدقةَ، ويَبلُغُ السماعُ والإسماعُ منهما مبلَغَه، فيكون بينهما التشامُّ والتساقي في العلم والفهم والأخلاق والسلوك.

فانظر ووازِن بين الحالِ السابقة والحالِ اللاحقة التي نحن عليها الآن، فالدارسُ المتخصصُ اليوم بالحديث وعلومه، ويَحمِلُ في اختصاصه شهادةً بلقب (د)، وهو أعلى لقب: لم يقرأ على شيخ مرة واحدة صحيحَ البخاري بل لم يقرأ عُشْر البخاري فضلاً عن باقي الكتب الستة وغيرها، لا سماعاً من الشيخ، ولا قراءةً منه عليه، سواء كانت قراءة فَكٍّ ونظر، أو قراءةَ بحثٍ ودرس.

وإنما هي أبواب مختارة، من كتب منتقاة، تصطفى منها جملةُ أحاديثَ، فيَمُرُّ بها الطالبُ صاحبُ الزمن المحدَّدِ الموقوتِ بالجَرَسِ الذي يُقرَعُ بعدَ خمسٍ وأربعين دقيقة

روى الإمام ابن عطية كتابَ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري عنه، من طريقين: من طريق محمد بن يوسف الفربري، ومن طريق إبراهيم بن معقل النَّسَفي، كلاهما عن الإمام البخاري رحمهم الله تعالى أجمعين.

قال الإمام ابن عطية في «فهرسته»[1]: «هذه تسميةُ من لقيتُه من الشيوخ حَمَلةِ العلم، وذكرُ ما رويتُه عنهم، ومَنْ أجازني منهم».

ثم قال وهو يتحدث عن شيوخه الذين روى عنهم، وبدَأ منهم بوالده الإمام غالب بن عطية، المولود سنة ٤٤١، والمتوفى سنة ٥١٨ رحمه الله تعالى، الذي قال: كررتُ صحيح البخاري سبعَ مئةِ مرة، كما في ترجمته في «فهرس الفهارس والأثبات» لشيخنا عبد الحي الكتاني[2]، ما يلي:

١ ــ الطريقُ الأولى طريقُ الفِرَبْري:

«قرأتُ عليه رحمه الله كتابَ «الجامع الصحيح المُخْتصَرِ من أمور

= أو ستين دقيقة للخروج من الدرس، ثم يُسمَّى هذا متخصصاً بالحديث الشريف وعلومه!

لا تَعْرِضَنَّ لِذكرنا مع ذكرِهم ليس الصحيحُ إذا مَشَى كالمُقعَدِ!

٣ ــ ومنها: ذكرُ الأمصار والأماكن التي قرأوا الحديث فيها، وتاريخُ القراءة فيها، وتعيينُ اسم بقعتها بالذات، وتعيينُ النسخةِ التي كانت بيد الشيخ، والنسخةِ التي كانت بيد التلميذ، وذكرُ ما كان يَصْنَعُ بها إصلاحاً وضبطاً ومقابلة...

٤ ــ ومنها: التنبيه إلى الإفادات الغالية التي تحتفظ بها الأثبات والفهارسُ والمعاجمُ والمشيخات، فإنها تنفردُ بغُرَر الفوائد التي لا توجد في سواها، وبهذا تظهَرُ نفاسةُ قيمتها العِلمية عند من يَجهلها.

٥ ــ ومنها: بيانُ من تلقَّى سماعاً، ومن تحمَّل إجازةً، ومن استوفى الكتاب قراءة، ومن فاته بعضُه، وتاريخُ الفراغ من تأليف الكتاب، وذكرُ سنة ولادة مؤلفه أو سنةِ تاريخ وفاته، وغيرُ ذلك من الفوائد الجسام.

(١) ص ٤١ و ٤٥ ــ ٤٨.

(٢) ٢: ١٠٤٥.

رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنه وأيّامه»، تصنيفَ الإمام أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رضي الله عنه.

وأخبرني أنه قرأه بمكة شرّفها الله في المسجد الحرام، عند باب بني شَيْبَة[١]، سنة سبعين وأربع مئة، على الإمام الزَّكي العَدْل أبـي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين الطَّبَري نزيلِ مكة، قال: حدَّثَتْنا الحُرَّةُ الزاهدةُ كَرِيمةُ بنتُ أحمد بن محمد بن حاتم المَرْوَزِيَّةُ، قالت: حدثنا أبو الهَيْثَم محمدُ بنُ المَكّي بنِ زُرَاع الكُشْمِيهَنيُّ، قال: حدثنا أبو عبد الله محمدُ بن يُوسُف بنِ مَطَر بنِ صالح بنِ بِشْر الفِرَبْرِيُّ، عن أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله عنه.

قال الفقيه القاضي أبو محمد ــ هو الإمام ابن عطية ــ: قال لي أبـي رضي الله عنه: وكانت قِرَاءتي عليه في أصْلِ كَرِيمة بِعَيْنِه.

قال لي: وقرأتُه بالمَهْدِيَّة قبْل طُلوعي إلى الحج سنةَ تسع وستين وأربع مئة، على الشيخ الأَجَلّ أبـي عبد الله محمد بن مُعَاذٍ التَّمِيمي القَيْرواني، وأخبرني أنه قرأه غيرَ مَرَّة على الشيخ أبـي ذَرٍّ عبْدِ بن أحمد بن محمد بن غُفَيْر الأنصاري المَالِكي[٢]، قال: أخبرني أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيْهِ السَّرَخْسيُّ بهَرَاة[٣]، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن دَاوُد المُسْتَمْلي بِبَلْخ، وكان من الثِّقَات المتقنين رحمه اللَّهُ تعالى. وأبو الهَيْثم محمد بن المَكّي بن زُرَاع

---

(١) أحد أبواب المسجد الحرام، وهو أولها للداخل مما يلي الأبطح وقُبَالته جبلُ الحُجُون (المناسك وأماكن طرق الحج: ٤٧٥). هكذا كان قبل توسعة المطاف والمسجد الحرام، فقد أُزيل (بابُ بني شيبة) في التوسعة، ولا وجود له الآن.

(٢) هو أبو ذر الهَرَوي المحدِّث، المتوفى سنة ٤٥٣ رحمه الله تعالى.

(٣) بلدة كبيرة تابعة لخراسان، وكانت من أكثر بلادها عمارة، كما في «معجم البلدان» ٥: ٣٩٦.

الكُشْمِيهَني بها، قراءةً عليه في المحرم سنة تسع وثمانين وثلاث مئة، قالوا: حدثنا محمد بن يُوسُف الفِرَبْري، عن البخاري.

قال لي أبـي رضي الله عنه: وأخبرني أبو عبد الله بن مُعَاذ أيضاً، قال: حدثنا أبو عِمْرَان موسى بن عيسى بن أبـي حَاج الفَاسي[١]، قال: حدثنا أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم الأصِيلي، قال: حدثنا أبو زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِي وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكي جميعاً، عن الفِرَبْري، عن البخاري.

قال لي أبـي رضي الله عنه: وقرأتُه على الفقيه الحافظ أبـي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني سنة أربع وسبعين وأربع مئة، قال: حدثنا أبو القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمن التِّمِيمِي قَرِاءَةً عليه مَرَّاتٍ، أولُها سنة أربع وأربعين وأربع مئة، قال: أخبرني به أبو الحسن علي بن محمد بن أبـي بَكْر الفقيه القَابِسيّ بالقيْروان سنة اثنتين وأربع مئة[٢].

قال أبو علي: ونا أبو شاكِر عبد الواحد بن محمد بن مَوْهَب القَبْرِي والقاضي أبو القاسم سِرَاج بن عبد الله بن سِرَاج، قالا: حدثنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جَعْفَر الأصِيلي، قالا معاً: حدثنا أبو زَيْد محمد بن أحمد المَرْوَزِي بمكة سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة.

---

(١) أبو عمران الفاسي ثم القيرواني، من أشهر الفقهاء، توفي سنة ٤٣٠ رحمه الله تعالى. كما في «شجرة النور الزكية» ١: ١٠٦.

(٢) كان أبو الحسن القابسي إماماً في علم الحديث وأسانيده. وكان مؤلِّفاً مجيداً، ورغْمَ أنه كان أعمى لا يَرى، فإن كتبه من أصحّ الكتب وأجودِها ضبطاً، رحل سنة ٣٥٢ فحج وسَمِعَ من علماء المشرق وأخذ عنه كثيرٌ من علماء إفريقية. ولد سنة ٣٢٤ وتوفي بالقيروان سنة ٤٠٣ رحمه الله تعالى، كما في «شجرة النور الزكية» ١: ٩٧.

قال الأصيلي وأبو أحمد محمد بن محمد بن يُوسُف بن مَكِيّ الجُرْجَاني جميعاً، عن أبـي عبد الله محمد بن يوسف، عن البخاري.

قال لي أبـي رضي الله عنه: وقرَأْتُه بالمَرِيّة سنة تسع وستين وأربع مئة على أبـي محمد عبد الجَبَّار بن علي بن سُلَيمان بن سَيِّد بن أبـي قُحَافَة، قال: حدثنا أبو عُمَر يوسفُ بن عبد الله بن محمد بن عبد البَرِّ النَّمَرِيٌّ قِراءَةً عليه، قال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أَسَدٍ الجُهَنِيّ، قال: حدثنا أبو علي سَعِيد بن عُثْمان بن السَّكَن الحافظ بمصر[1]، عن محمد بن يوسف الفِرَبْري، عن البخاري.

٢ ــ الطريقُ الثانيةُ طريقُ النَّسَفي:

قال لي أبـي رضي الله عنه: وأخبرني أبو علي الغَسّاني رحمه الله برواية أبـي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل بن الحَجّاج النَّسَفِيّ، عن البخاري.

قال: حدثني أبو العَاصي حَكَم بن محمد بن حَكَم، قال: حدثنا أبو الفضل أحمد بن أبـي عِمْران الهَرَوي بمكة، قال: حدثنا أبو صالح خَلَفُ بن محمد بن إسماعيل الخيام، عن إبراهيم بن مَعْقِل، عن البخاري» انتهى كلام الإمام ابن عطية.



(١) ابن السكن الحافظ الحجة، بغدادي نزيل مصر، صنف الصحيح المنتقى. ولد سنة ٢٩٤، وتوفي سنة ٣٥٣، كما في «حسن المحاضرة» ١:٣٥١.

سَنَدُ الإمام ابن خير الإشبيلي الأندلسي
منه إلى الإمام البخاري في صحيحه

سَبَق أن ذكرتُ أن الحافظ محمدَ بنَ خيرِ الإشبيلي الأندلسي، ولد سنة ٥٠٢، وتوفي سنة ٥٧٥ رحمه الله تعالى. ووعدتُ بسَوْقِ سندِه الذي سَمَّى فيه كتاب البخاري، منه إلى البخاري، وها أنا ذا أسوقُ سندَه هنا، لما في سياقات سنده من الإفادات المستجادة.

رَوَى الحافظ ابن خير كتابَ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري عنه من طريقين: من طريق محمد بن يوسف الفِرَبْري، ومن طريق إبراهيم بن معقل النَّسَفي، كلاهما عن الإمام البخاري رحمهم الله تعالى جميعاً.

قال الحافظ ابن خير في «فهرست ما رواه عن شيوخه»[1]، «ذكرُ المصنَّفاتِ المسنَدة:

مصنَّفُ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسمعيل البخاري، وهو «الجامع المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِهِ وأيامِه»؛

١ ـ الطريقُ الأولى طريقُ الفِرَبْرِي:

أما رواية أبي ذر عَبْدِ بنِ أحمَدَ بن محمدِ بنِ عبد اللّهِ الهَرَوي الحافظ رحمه الله،

(١) ص ٩٤ ـ ٩٨.

فحدَّثني بها شيخُنا الخطيبُ أبو الحسن شُرَيْحُ بن محمد بن شُرَيح المُقري رحمه الله، قراءةً عليه بلفظي مراراً، وسَماعاً مراراً.

قال: حدثني به أبـي رحمه الله، سماعاً من لفظه، وأبو عبد الله محمدُ بنُ أحمد بن عيسى بن منظور القَيْسي، رحمه الله، سماعاً عليه، قالا: حدثنا بها أبو ذر عبدُ بنُ أحمَدَ بن محمد الهَرَوي سماعاً عليه.

قال محمد بن شُرَيح: سمعتُه عليه في المسجد الحرام عند باب النَّدْوَة سنة ٤٠٣؛ وقال ابنُ منظور: سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة ٤٣١، وقرىء عليه مرةً ثانية وأنا أسمع والشيخُ أبو ذر يَنظرُ في أصلِه وأنا أُصْلِحُ في كتابـي هذا في المسجد الحرام عند باب الندوة في شوال من سنة ٤٣١.

قال: أخبرنا به أبو محمد عبدُ الله بن أحمد بن حَمُّوَيْهْ السَّرَخْسي بهَرَاة سنة ٣٧٣، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المُسْتَمْلي ببَلْخ سنة ٣٧٤، وأبو الهيثم محمدُ بن المَكِّي بن محمد بن زُرَاع الكُشْمِيهَني بها سنة ٣٨٧.

قالوا كلُّهم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بن بِشْر الفِرَبْرِي بِفَرَبْر، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمدُ بنُ إسمعيل بنِ إبراهيم البخاري الجُعْفِي رحمه الله.

قال أبو ذر: سمعتُ أبا إسحاق المستملي يقول: مات محمد بن يوسف بن مَطَر الفِرَبْرِي، رحمه الله، في شهرِ شَوَّالٍ لعشرٍ بقين منه من سنة ٣٢٠.

وتوفي أبو إسحاق المستملي سنة ٣٧٦. وكان سماعُه ورحلتُهُ إلى الفِرَبْرِي سنة ٣١٤؛ ووُلِدَ أبو محمد الحَمُّويُّ سنة ٢٩٣، وسَمِعَ الفربريَّ سنة ٣١٥.

قال أبو ذر: سمعتُ أبا الهيثم محمدَ بنَ المَكِّي أيضاً يقول، سمعتُ

الكَلاَباذيَّ أبا نصر البخاريَّ يقول، كان سماعُ محمد بن يوسف الفربري بهذا الكتابِ من محمد بن إسمعيل البخاري مرتين، مرة بفربر في سنة ٢٤٨، ومرةً ببخارى.

وذكَرَ أبو الهيثم أنه سَمِعَ هذا الكتابَ من الفَربري بِفَرَبْر، في ربيعٍ الأولِ سنة ٣٢٠، وتوفي أبو عبد الله محمد بن إسمعيل البخاري رحمه الله سنة ٢٥٦، وكان مولدُه يوم الجمعة لاثنتَيْ عَشْرَة ليلةً خَلَتْ من شوال سنة ١٩٤.

قال مَسْلَمةُ بن قاسم: سمعت من يقول عن أبـي جعفر العُقَيليِّ قال، لمَّا ألَّف البخاريُّ كتابَهُ في صحيح الحديث، عَرَضه على علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم، فامتحنوه، فكلهم قال له: كتابُك صحيح إلاَّ أربعةَ أحاديث؛ قال العُقَيلي: والقولُ فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة[1].

وأما رواية ابن السَّكَن، فحدَّثني بها شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مُغِيث رحمه الله، قراءةً مني عليه.

قال: حدثني بها القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن الحَذَّاء التميمي سماعاً عليه، بقراءة أبـي علي الجَيَّاني، قال: نا بها أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسَد الجُهَني قراءةً عليه سنة ٣٩٤، قال: نا أبو علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن الحافظ في منزله بمصر سنة ٣٤٣، قال: نا محمد بن يوسف بن مطر بن

(١) قلت: في الإسناد المذكور لهذه الحكاية جهالة، وهي في قوله: (سمعتُ مَنْ يقول عَنْ...)، فما أظنها تصح، ولو كانت صحيحة لذكرها ورَّاق البخاري محمد بنُ أبـي حاتم البخاري، في «شمائل البخاري»، ولو ذكرها فيه لنقلها الحافظُ الذهبـي فيما نقله منها وأوسَعَ في ترجمة البخاري، في «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٣٩١ ـ ٤٧١، فالله أعلمُ بصحتها. وأوردها الحافظ ابن حجر في أول «هدي الساري» ١: ٥، وآخره ٢: ٢٠٣ مقراً لها، فلعله وقف على صحة سندها؟ والله أعلم.

صالح بن بِشْر الفِرَبْرِي بِفِرَبْر من ناحية بُخارَى، قال: نا أبو عبد الله بن إسمعيل بن إبراهيم الجُعْفِي البخاري سنة ٢٥٣.

وأما رواية الأصِيلي، فحدَّثني بها الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بَقِيّ رحمه الله، قراءةً مني عليه، والشيخُ الفقيهُ أبو الحسن يونُس بنُ محمد بن مُغِيث رحمه الله سماعاً لجملةٍ منه، ومناولةً منه لي لجميعه، قالا جميعاً:

حدثنا بها الفقيهُ أبو عبد الله محمد بن فَرَج مولى محمد بن يحيـى البكري، المعروفُ بابن الطَّلَّاع.

أما ابنُ بَقِيّ فقال: سمعتُ جميعَه عليه، وأما ابنُ مُغيث فقال: حدثنا به قراءةً منه علينا لأكثرِ الكتاب وإجازةً لسائره.

قال: سمعت جميعَه على الفقيه أبـي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن عابد المَعَافِري، في سنة ٤٢٣، بقراءة محمد بن محمد بن بشير الصرَّافِ.

قال: سمعتُ جميعَها على الفقيه أبـي محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي سنة ٣٨٣.

قال: قرأتها على أبـي زيد محمد بن أحمد المَرْوَزي بمكة سنة ٣٥٣.

قال أبو محمد الأصيلي: وسمعتُها على أبـي زيد أيضاً ببغداد في شهر صفر سنة ٣٥٩، قرأ أبو زيد بعضَها وقرأتُ أنا بعضَها حتى كَمَلَ جميعُ المصنَّف، قال: نا أبو عبد الله محمدُ بنُ يوسف الفِرَبْرِي بِفِرَبْر سنة ٣١٨، قال: نا أبو عبد الله محمد بن إسمعيل البخاري سنة ٢٥٣.

قال أبو محمد الأصيلي: وقرأتها على أبـي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجُرْجَاني، قال: نا محمد بن يوسف الفِربري، قال: نا محمد بن إسمعيل البخاري؛

وحدَّثني أيضاً[1] بهذه الرواية الشيخُ أبو محمد بن عَتَّاب رحمه الله، إجازة فيما كَتَب به إليَّ، قال: حدثني بها الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بنِ عابد المذكور إجازة فيما كتبه لي بخط يده، قال: نا أبو محمد الأَصِيلي بالإسناد المتقدم.

وحدثني أيضاً برواية أبي زيدٍ المروزيِّ المذكورِ شيخُنا القاضي أبو مروان عبدُ الملك بن عبد العزيز اللُّخْمِي الباجِي رحمه الله، سماعاً عليه لأكثرها ومناولةً لجميعها، قال:

حدثني بها أبي، وعَمَّايَ أبو عُمَر أحمدُ وأبو عبد الله محمد، وابنُ عمي صاحبُ الصلاة أبو محمد عبدُ الله بنُ علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله، قالوا كلُّهم:

حدثنا بها الفقيه أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمد بن عبد الله، قال: كَتَب أبي أبو عُمَر أحمدُ بنُ عبد الله كتابَ البخاري عن بعضِ ثقاتِ أصحابِهِ المِصريين، وسمعتُهُ بقراءته عليه، حدثنا به عن أبي زيد محمدِ بنِ أحمد المروزيِّ، عن محمد بن يوسف الفربري، عن محمد بن إسمعيل البخاري.

وأما روايةُ القابِسي، فحدَّثني بها الشيخُ أبو محمد بنُ عَتَّاب رحمه الله إجازة، قال: حدثني بها أبو القاسم حاتمُ بنُ محمد الطرابلسي قراءة عليه، قال: نا أبو الحسن علي بن محمد بن خَلَف القَابِسيُّ الفقيه، قال: نا أبو زيد محمدُ بنُ أحمد المروزيُّ بالسندِ المتقدم.

وحَدثَني بها أيضاً الشيخُ أبو بكر محمدُ بن أحمد بن طاهر القَيْسيُّ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللُّخْميُّ، وغيرُهما من شيوخي

---

(١) القائل هو المؤلِّفُ ابنُ خير.

رحمهم الله، قالوا: حدثنا بها أبو عَلِيّ حُسَين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني ثم الجَيَّاني رحمه الله، قال: قَرَأتُها على أبـي القاسم حاتم بنِ محمد الطرابلسي رحمه الله، مراتٍ، وَحَدَّثني بها عن أبـي الحسن عليِّ بنِ محمد بن خَلَف القابِسي الفقيه، عن أبـي زيد محمدِ بن أحمد المروزي، عن أبـي عبد الله الفربري، عن البخاري رحمه الله.

٢ ــ الطريقُ الثانيةُ طريقُ النَّسَفي:

وأما رواية النَّسفي، فحدثني بها الشيخُ أبو بكر محمدُ بن أحمدِ بن طاهر القَيْسيُّ رحمه الله، قال: نا أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغَسَّاني، قال: حدثني أبو العَاصي حَكَمُ بن محمد بن حَكَمٍ الجُذَامي إجازةً، قال: نا أبو الفضل أحمد بن أبـي عِمْران الهَرَوي بمكة سنة ٣٨٢، سمعتُ بعضَه وأجاز لي سائرَه، قال: نا أبو صالح خَلَفُ بن محمد بن إسمعيل الخَيَّامُ البخاري، قال: نا إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج النَّسَفِي، قال: نا البخاري.

قال أبو علي: ورَوَينا عن أبـي الفضل صالح بن محمد بن شَاذَان الأصبهاني، عن أبـي إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي، أنَّ البخاري أجاز له آخِرَ الديوان من أول كتاب الأحكام إلى آخِر ما رواه النسفيُّ عن البخاري من الديوان، لأن في رواية محمد بن يوسف الفربري زيادةً على روايةِ النسفي، نحواً من تسعِ أوراقٍ من نُسختِي، وقد أعلمتُ على الموضع من كتابـي.

قال أبو علي: وهذه الرواياتُ كلُّها مُتقارِبة، وأقرَبُ الروايات إلى رواية أبـي ذر روايةُ أبـي الحسن القابِسي، عن أبـي زيد» انتهى كلام الحافظ ابن خير.

قال الإمام القاضي عياض رحمه الله تعالى، في أوائل كتابه «مشارق

الأنوار على صِحاح الآثار»[١]: «كتابُ الجامع المسنَدِ الصحيح المختصر. . .» للإمام البخاري، وَصَل إلينا من رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري، وأكثَرُ الرواياتِ من طريقه، ومن رواية إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفِي، عن البخاري، ولم يصل إلينا من غير هذين الطريقين عنه، ولا دَخَل المغربَ والأندلس إلاّ عنهما، على كثرةِ رُواة البخاري عنه لكتابه».



(١) ١: ٩ من طبعة فاس سنة ١٣٢٨، و ١: ٣٦ من طبعة وزارة الأوقاف المغربية سنة ١٤٠٢.

تحقيق اسم صحيح مسلم

تعدَّدتْ طبعاتُ «صحيح مسلم» تعدداً كثيراً، في بلاد مصر والشام والهند وتركيا والمغرب وغيرها، ولم يُثبَت على طبعة منها اسمُهُ العَلَمي، الذي سمّاه به مؤلِّفُه الإمام مسلمَ بن الحجاج القُشَيري النيسابوري، شأنَ صحيح البخاري وشأنَ جامع الترمذي.

وهذا خَلَلٌ شديدٌ ونقصٌ ظاهر في تشخيص الكتاب والتعريف بمضمونه وما بُنِيَ عليه، فينبغي تداركُهُ في طبعاتِهِ اللاحقة، فإن عنوانه يزيد المعرفةَ والثقة به، ويَبلغُ في النفس مبلغاً كبيراً، إذْ يرسُمُ للقارىء الأُسُس التي بَنَى المؤلِّفُ الكتابَ عليها.

وقد وقفتُ على نُسَخ منه مخطوطة، فلم أجد اسمَهُ العَلَميَّ عليها، ولا تعرَّضَ له شرَّاحُه الذين وصلَتْ إلينا كتبهم، كالإمام المازري والقاضي عياض وابن الصلاح والنووي وأبـي العباس القرطبـي والأُبِّـي والسَّنُوسي والسِّندي.

وسبَبُ ذلك فيما يبدو حُلولُ اسم «الصحيح» محلَّ باقي الاسم الذي فيه بعضُ الطول، ليدلَّ على مضمون الكتاب وأُسُسِهِ التي أُنشِىءَ الكتابُ عليها، وهو: «المسنَدُ الصحيح المختصر من السُّنَن بنقلِ العدل عن العدل عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم»، كما ذكره الحافظ ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه»[1]، وسأنقل كلامه بإسناده قريباً.

---

(١) ص ٩٨.

وقد وقفتُ على اسمه هذا في عدة مصادر وأثبات وفهارس، تحققتُ منها صحةَ اسمه هذا، فرأيتُ إيراد النصوصِ الدالةِ على ذلك بأسانيدها، رغبةً في نشر معرفة الاسم بتمامه لجملة فوائد في ذلك. ورجاءَ أن يُثبَتَ على وجه الكتاب فيما يَجِدُّ من طبعاته، ليُعرِّف بالبُنْيَة التي أقام المؤلفُ الأُسُسَ عليها في تأليفه العظيم.

١ ــ سَمَّاه الإمام مسلم رحمه الله تعالى خارجَ «صحيحِهِ» باسم (المسند الصحيح)، مقتصراً فيه على أوَّل الاسم اختصاراً، روى الحافظ الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»[١]، في ترجمة الإمام مسلم قولَهُ: «صنَّفتُ هذا (المسندَ الصحيحَ) من ثلاثِ مئةِ ألفِ حديث مسموعة».

٢ ــ وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري صاحب المستدرك، المولود سنة ٣٢١، والمتوفى سنة ٤٠٥ رحمه الله تعالى، في كتابه «تسمية من أخرجَهُم البخاري ومسلم»[٢]: «أنا مبيِّنٌ إن شاء الله أساميَ من أخرجَهُم محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح، ومسلم بن الحجاج في (المسنَد الصحيح)، على ثلاثة أوجه». انتهى.

٣ ــ وجاء في كتاب «رجال صحيح مسلم» للحافظ ابنِ مَنْجُوْيَهْ الأصبهاني[٣] المولود سنة ٣٤٧، والمتوفى سنة ٤٢٢ رحمه الله تعالى، قولُهُ في فاتحته: «ذكرُ رجالٍ أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيري النيسابوري الحافظ، واحتجَّ بهم في (المسند الصحيح)، وكيفيةُ روايتِهم والرواةِ عنهم». انتهى.

---

(١) ١٣: ١٠٠ ــ ١٠١.
(٢) ص ٣٥.
(٣) ١: ٢٩.

٤ ــ وجاء في «تاريخ بغداد»[١] للحافظ الخطيب البغدادي، المولود سنة ٣٩٢، والمتوفى سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى، في ترجمة (مسلم بن الحجاج)، قال فيها الخطيب وهو يُعرِّفُ بمقام مسلم: «أحَدُ الأئمة حفاظِ الحديث، وهو صاحبُ (المسنَد الصحيح).». ثم ساق الخطيب بسنده إلى مسلمٍ قولَهُ الذي قدَّمتُه أولاً: «صنَّفتُ هذا (المسندَ الصحيح) من ثلاث مئة ألف حديثٍ مسموعة».

ونَقَل كلامَ مسلم هذا عنه الحافظ ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم»[٢]، والإمام النووي في مقدمته لشرح «صحيح مسلم»[٣].

وفي هذا العنوان اختصارٌ كبير، وكلٌّ واحد من هؤلاء الحفاظ اكتفى بأول الاسم عن تمامِهِ وباقيه، كما يُسلَكُ كثيراً في أسماءِ الكتب.

بل إنَّ مؤلِّفه الإمام مسلماً اكتفى بأول الاسم عن تمامه، نظراً إلى أنَّ المقام لا يقتضي ذكرَ الاسم تاماً كاملاً كما تقدم ذكره، بل إنه رحمه الله تعالى اكتفى في بعض المواضع بذكر الكلمة الأولى من الاسم، فقال: «ما وضعتُ شيئاً في هذا (المسند) إلَّا بحُجَّة»، وقال أيضاً: «عرضتُ كتابي هذا (المسند) على أبي زُرْعَة الرازي....»، وقال أيضاً: «لو أن أهل الحديث يكتبون مئتي سنةٍ الحديثَ، فمدارُهم على هذا (المسند) يعني مُسنَده الصحيح». نَقَل هذا عنه الحافظ ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم»[٤]، والإمام النووي في مقدمته لشرح «صحيح مسلم»[٥].

---

(١) ١٣: ١٠٠.
(٢) ص ٦٧.
(٣) ١: ١٥.
(٤) ص ٦٨.
(٥) ١: ١٥.

٥ ــ وجاء في «فهرست ابن عطية» الإمامِ عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المولود سنة ٤٨١، والمتوفى سنة ٥٤١ رحمه الله تعالى قولُه متحدِّثاً عما سَمِعَهُ وقرأه على أبيه الإمام المحدث الفقيه غالب بن عطية، المولود سنة ٤٤١، والمتوفى سنة ٥١٨ رحمه الله تعالى:

«وقرأتُ عليه كتابَ «المُسْنَد الصحيح بنَقْل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم»، تَصْنِيفَ أبي الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيسابوري.

وأخبرني أنه قَرَأه وسَمِعه بمكة زادَها الله تَشْرِيفاً وتعْظِيماً، في ظلِّ الكعبة وعند باب بني شَيْبة، سنة سبعين وأربع مئة، على الإمام الزَّكيّ أبي عبد الله الحسين بن علي الطَّبري، قال: أخبرنا أبو الحُسين عبد الغَافِر بن محمد بن عبد الغَافِر الفارسي.

قال الفقيه القاضي أبو محمد ــ هو الإمام ابن عطية ــ: قال لي أبي رضي الله عنه: وقَرَأْتُه بالأندلس على أبي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني، وأخبرني أنّه قرأه على أبي العباس أحمد بن عُمَر بن أنَس العُذْرِي، قال: حدثنا أبو العباس بن الحسن بن بُنْدَار بن جِبْرِيل بن عبد الرحمن الرازي قِرَاءةً عليه وأنا أسمع بمكة سنة تسع وأربع مئة.

قال أبو علي: وأخبرني أبو القاسم حَاتِم بن محمد التَّمِيمي، قال: حدثنا به أبو سَعِيد عمر بن محمد بن محمد بن دَاوُد السِّجْزِيُّ بمكة سنة ثلاث وأربع مئة.

قالوا ثلاثتهم[1]: حدثنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عَمْرُوْيَهْ بن منصور

(١) أي عبدُ الغافر الفرسي، وأبو العباس بنُ الحسن الرازي، وعُمَرُ بن محمد السِّجْزي.

الجَلُودي، قال الطبري في روايته: الجَلُودي بفتح الجيم[1]، قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه، قال: حدثنا أبو الحسين مُسْلِم بن الحَجَّاج.

قال الفقيه القاضي أبو محمد ــ هو الإمام ابن عطية ــ: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن منصور ــ بن محمد بن الفضل الحَضْرَميُّ الساكنُ بالإسكندرية إجازةً، عن أبي بكر أحمد بن علي ــ بن ثابت الخطيب[2]، أخبرني محمد بن أحمد بن يَعْقوب، قال: أخبرنا محمد بن نُعَيْم الضَبِّي، قال: سمِعْتُ الحسين بن محمد المَاسَرْجِسيَّ يقول: سمعت أبي يقول: سمعتُ

---

(١) قوله: (قال الطَّبَرِيُّ في روايتِهِ: الجَلُودي بفتح الجيم)، هذا الذي قاله غيرُ مَرْضي، بل هو بضم الجيم كما ضبطه الإمام النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم ١: ٩، قال رحمه الله تعالى: «وأبو أحمد الجُلُودي هذا: بضم الجيم بلا خلاف، قال الإمام أبو سَعْد السمعاني: هو منسوب إلى الجُلُود المعروفة جمعُ جِلْد.

وإنما قلت: إنَّ الجُلُوديَّ هذا بضم الجيم بلا خلاف، لأن ابن السكيت وصاحبَه ابنَ قتيبة قالا في كتابيهما المشهورين: أما الجَلُودي بفتح الجيم منسوبٌ إلى جَلُود اسم قرية بإفريقية، وقال غيرُهما: إنها بالشام، وأرادَ أنَّ من نُسِبَ إلى هذه القرية فهو بفتح الجيم، لكونها مفتوحة. وأما أبو أحمَدَ هذا الجُلُوديُّ فليس منسوباً إلى هذه القرية، فليس فيما قالاه مخالف لما ذكرناه، والله أعلم».

(٢) وقع في الأصل هكذا: (أخبرنا أبو عبد الله محمد بن منصور بن ثابت الخطيب، أخبرنا محمد بن احمد بن يعقوب، قال. . .)، وفيه سَقَطٌ غَفَل عنه محقِّقا الكتاب! وصوابُه كما أثبتُّه بين المعترضتين، اجتهاداً واعتماداً على ما جاء في الكتاب نفسه ص ٨٨ ــ ٩٠، ففيها ترجمةُ ابن عطية لشيخِهِ (محمد بن منصور)، وذَكَر فيها روايته عنه (عن الخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي).

أما شيخ الخطيب المذكور: (محمد بن أحمد بن يعقوب)، فلم أقف على ترجمته، ولم يُذكَر في «تاريخ بغداد» للخطيب ــ كما يُفاد من «فهارس تاريخ بغداد» لمحمد سعيد بسيوني ــ، فالله أعلم.

مُسْلِم بن الحَجّاج يقول: صَنَّفْت هذا (المسند الصحيح) من ثلاث مئة ألف حديث مَسْموعة». انتهى كلام الإمام ابن عطية.

وفي العنوان الذي ذكره الإمام ابن عطية شيءٌ من الاختصارِ عمَّا ذكره تلميذُه الحافظُ ابن خير الإشبيلي وقد ذكرته آنفاً، وسأذكره مرة ثانية مصحوباً بإسناد الحافظ ابن خير إلى الإمام مسلم؛ فقد نَقَص العنوانُ عند ابن عطية لفظَ (المختصرُ من السُّنَن).

٦ ــ وسَمَّى الإمامُ القاضي عياض «صحيح مسلم»، في كتابه: «مشارق الأنوار على صِحاح الآثار»[1] و«الغُنية»[2]: «المُسنَد الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله عليه السلام». انتهى. وفي هذا العنوان اختصار أيضاً؛ وهو لفظُ (من السُّنَن).

٧ ــ قال الحافظ ابن خير في «فهرست ما رواه عن شيوخه»[3]، متحدثاً عن روايته كتابَ «صحيح مسلم» وطريقِها عن شيوخه إلى الإمام مسلم رحمهما الله تعالى، ما يلي:

«مصنَّف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وهو «المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم».

أما رواية الجُلُودي، فحدَّثني بها الشيخ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العَرَبي رحمه الله، قراءةً مني عليه، قال: أنا به الشيخ أبو بكر محمد بن طَرْخَان بن يَلتكِين بن بَجْكَم التركي، قال: أنا أبُو الليثِ

---

(١) ١ : ١٠ من طبعة فاس سنة ١٣٢٨، و١ : ٣٩ من طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

(٢) ص ١٠٦، وفي طبعة ثانية ص ٣٥.

(٣) ص ٩٨ ــ ١٠٢.

أبو الفتح نصرُ بن الحسن بن أبي القاسم التُّنْكَتي الشَّاشي.

قال ابن العربي أيضاً: وأخبرنا الشيخ الإمام جمال الإسلام إمام الحرمين أبو عبد الله الحسينُ بن علي الطَّبَري نزيلُ مكة بها سماعاً ومناولة، قالا:

أنا عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الزكي العدل، قال: نا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عَمْرُوْيَهْ الجُلُودي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم.

وفي بعض المواضع يقول ابن سفيان: حدثنا مسلم، وذلك مقيَّد مجوَّد في أصلي بحمد الله.

وحدثني بها أيضاً:

الشيخُ الخطيبُ أبو بكر موسى بن سَيِّد بن إبراهيم الأموي رحمه الله، قراءةً مني عليه في أصل كتابه بالمسجد الجامع بالجزيرة الخضراء حرسها الله في ذي القعدة من سنة ٥٣٤.

والشيخُ المحدِّثُ أبو الحسن عبادُ بن سرحان المَعافري رحمه الله مناولةً منه لي في أصل كتابه.

والشيخُ الإمامُ أبو الحكم عبدُ الرحمن بن عبد الملك بن غشَلْيان الأنصاري رحمه الله، إجازة، قالوا كلهم:

حدثنا بها الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن علي الطَّبَرِيُّ المذكور.

أما ابنُ سَيِّدٍ وابنُ سرحان فسَمِعَاهُ عليه، وأما ابنُ غشليان فإجازةً منه له، وقد تقدم سندُ الطبري فوقَ هذا.

وحدثني بها أيضاً شيخنا أبو الحسن يونسُ بن محمد بن مُغِيث رحمه الله قراءةً عليه وأنا أسمع، إلاّ يسيراً من آخرِهِ فإنه إجازةً لي، وناولني الديوانَ كلَّه.

قال: حدثني به الشيخُ الصالح أبو عبد الله محمد بن محمد بن بشير المَعَافري الصَّيْرَفِي رحمه الله قراءةً عليه.

قال: نا به أبو محمد عبدُ الله بن الوليد بن سعد بن بكر الأنصاري بمصر، وكتبتُهُ من كتابه.

قال: نا به أبو العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن بُنْدَار بن جبريل الرازي.

قال: نا أبو أحمد الجُلُودي، قال: نا إبراهيم بن محمد بن سفيان، قال: نا مسلم بن الحجاج.

وحدثني بها أيضاً الشيخ الأديب أبو عبد الله محمدُ بن سليمان بن أحمد النَّفْزِي المَالَقِي رحمه الله، مناولةً منه لي، قال: حدثني به الشيخ أبو العباس أحمدُ بن عمر بن أنس بن دِلْهَاث العُذْرِي ثم الدِّلَائي رحمه الله، سماعاً مني عليه مرةً وثانيةً، قال: نا به أبو العباس أحمدُ بن الحسن بن عبد الرحمن بن بُندار الرازي بمكة حرسها الله، قراءةً عليه وأنا أسمع سنة ٤٠٩ بالإسناد المتقدم.

وحدثني بها الشيخ المحدثُ أبو بكر محمدُ بن أحمد بن طاهر القَيْسي سماعاً عليه لبعضِهِ وإجازةً لجميعه، قال: حدثني به الشيخ الحافظ أبو علي حُسينُ بن محمد بن أحمد الغَسَّاني رحمه الله، قراءةً عليه، قال: حدثني به الشيخ أبو العباس العُذْري المذكورُ، قراءةً مني عليه بمدينة بَلَنْسِيَة في أيامٍ من رجبٍ وشعبان سنة ٤٧٠، قال: نا أبو العباس بن بُندار المذكور بالسند المتقدم.

قال أبو علي: وأخبرني به أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي مناولةً من يدِهِ إلى يدي، قال: أخبرني به أبو سعيد عُمَر بنُ محمد بن محمد بن داود السِّجْزِي بمكة سنة ٤٠٣، قال: نا أبو أحمد الجُلُودي قراءةً عليه في سنة ٣٦٩ بنيسابور، قال: نا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم.

قال حاتم: وحدثني به أبو محمد عبد الملك بن الحسن بن عبد الله الصِّقِلِّي، قال: نا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكِسَائي بنيسابور سنة ٣٨٢، قال: نا إبراهيم بن محمد بن سفيان سنة ٣٠٨، قال: نا أبو الحسين مسلمُ بنُ الحَجَّاج بنيسابور سنة ٢٥٧.

قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب لعشرٍ خلون من رمضان من العام المذكور، وتوفي مسلم بن الحجاج رحمه الله سنة ٢٦١.

ذكَرَ أبو بكر الخطيبُ في «تاريخ مدينة السلام»[1]: أخبرني محمد بن علي المقري، قال: أنا محمد بن عبد الله النيسابوري، قال: سمعتُ محمد بن يعقوب أبا عبد الله الحافظَ يقول: توفي مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد، ودُفِنَ يوم الاثنين لخمسٍ بقين من رجب سنة ٢٦١.

وحدثني بها أيضاً الشيخ أبو محمد بنُ عَتَّاب رحمه الله إجازةً فيما كَتَب به إلي، قال: أنا الشيخ الصالح أبو محمد عبدُ الله بن سعيد الشَّنْتَجالي وأبو القاسم حاتمُ بن محمد الطرابلسي إجازةً، قالا: نا أبو سعيد عُمَرُ بنُ محمد السِّجْزِي بإسناده المتقدم.

قال أبو محمد بن عَتَّاب: وأخبرني بها أيضاً الشيخ أبو محمد مكيُّ بنُ أبي طالب المُقرِي إجازةً عن أبي العباس أحمد بن محمد بن زكرياء القَسَوِي، قال: نا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن يحيى الكِسَائي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم.

وأما روايةُ ابن مَاهان، فحدَّثني بها الشيخ القاضي أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباجِي سماعاً عليه مرةً وثانيةً، قال: حدثني

---

(١) ١٣: ١٠٣.

بها أبـي وعَمّاي: أبو عُمَر أحمدُ وأبو عبدِ الله محمدُ وابنُ عَمِّي الفقيهُ أبو محمد عبدُ الله بن علي بن محمد، قالوا كلهم:

حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه، قال: نا أبو العلاء عبدُ الوهاب بن عيسى بن مَاهَان البغداذِي سماعاً عليه مع أبـي رحمه الله بمصر، قَدِمَهَا علينا، قال: نا أبو بكر أحمدُ بن محمد بن يحيى الفقيه على مذهب الشافعي، المعروفُ بالأشقر، بنيسابور، قال: نا أبو محمد أحمدُ بن علي بن الحسين بن المغيرة بن عبد الرحمن القَلاَنِسِي، قال: نا أبو الحسين مُسلمُ بنُ الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله.

وحدثني بها أيضاً أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القَيْسِي المذكور سماعاً عليه وإجازةً على نحوِ ما تقدم، قال: نا أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني، قال: حدثني بها القاضي أبو عُمَر أحمد بن محمد الحَذَّاء التميمي قراءةً عليه سنة ٤٥٧، قال: نا أبـي رحمه الله قراءة مني عليه سنة ٣٩٥، قال: نا أبو العلاء عبدُ الوهاب بن عيسى بن مَاهَان البغداذِي، قال: نا أبو بكر أحمد بن محمد الفقيهُ الأشقرُ، قال: نا أبو محمد أحمدُ بن علي القَلاَنِسِي، قال: نا مسلمُ بنُ الحجاج، حاشَى ثلاثةَ أجزاءٍ من آخر الكتاب، أولها حديثُ عائشة فِي الإفك... الحديثُ الطويل إلى آخر الديوان، فإنَّ أبا العلاء بن مَاهَان يَروي ذلك عن أبـي أحمد الجُلُودي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مُسْلِم بن الحجاج.

وحدثني بها أيضاً الشيخُ أبو محمد بنُ عَتَّاب إجازةً، قال: نا أبو عُمَر بن الحَذَّاء المذكور إجازةً بالسند المتقدم.

قال: وحدثني بها أبـي محمدُ بن عتاب رحمه الله قراءةً عليه وأنا أسمع غيرَ مرة، قال: نا أبو القاسم أحمد بن فَتْح، قال: نا أبو العلاء بن مَاهَان بالإسناد المتقدم.

قال أبو علي: سمعتُ أبا عُمَر بنَ الحذَّاء يقول، سمعت أبي رحمه الله يقول:

أخبرني ثقاتُ أهلِ مصر أن أبا الحَسَن عليَّ بن عمرَ الدارقطنيَّ كَتَب إلى أهل مصر من بَغْدَاذَ: أنْ اكتبُوا عن أبي العلاء بن مَاهَان كتابَ مسلم بن الحجاج، ووَصَف أبا العلاءِ بالثقةِ والتمييز.

وبلغني عن أبي حاتم مكيّ بن عَبْدَان قال: سمعتُ مسلمَ بن الحجاج يقول: لو أنَّ أهلَ الحديث يكتبون الحديثَ مئتيْ سنة، فمدارُهم على هذا المُسْنَد، يعني «مسندَ الصّحَاح».

قال مكي: وسمعتُ مسلماً يقول: عَرضتُ كتابي هذا «المسند» على أبي زُرْعَة، فكلُّ ما أشار عليَّ في هذا الكتاب أن له علةً وسَبَباً تركتُه بقوله، وما قال: إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجتُه.

وقال إبراهيم بن محمد بن سفيان: أخرَج مسلمُ بنُ الحجاج ثلاثةَ كتب من المسنَدات، واحداً الذي قَرَأ على الناس، والثانيَ يُدخِلُ فيه عكرمةَ ومحمدَ بنَ إسحاق صاحبَ «المغازي» وأمثالَهما، والثالثَ يُدخِلُ فيه من الضعفاء.

وقال مَسْلَمةُ بن قاسم في «تاريخه»: مسلمُ بنُ الحجاج النيسابوريُّ جليلُ القدر، ثقةٌ من أئمةِ المحدِّثين، له كتاب في الصحيح، ألَّفه لم يَضَع أحدٌ ـ مِثلَه ـ». انتهى كلام الحافظ ابن خير.

وفيه ذكرُ اسمِ كتاب صحيح مسلم تاماً كاملاً شاملاً، رحمه الله تعالى وجزاه عن السنة وأهلِها خيراً.

هذا، ونسخةُ ابن خير رحمه الله تعالى من «صحيح مسلم»، ما تزالُ بحمد الله محفوظةً مزدهرةً في مقرِّها الأمين، في مكتبة جامع القَرَويين بمدينة

فاس من المغرب الأقصى. وقد تحدَّث عنها شيخنا الحافظ السيد عبد الحي الكتاني، ورآها ووصفها أطيبَ وصف، في كتابه الحفيل الجليل «فهرس الفهارس والأثبات»[1]، فقال في ترجمة ابن خير:

«ابنُ خير: هو الإمامُ الحافظُ فخرُ الأندلس، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأَمَوي بفتح الهمزة، من أهل إشبيلية، يكنى أبا بكر، وأبوه خير يكنى أبا الحسن.

أخذ عن شُرَيح واختَصَّ به إلى أن مات، وسَمِعَ منه ومن ابن العربي وابن حُبَيش، وأجاز له من الأندلس ابنُ عَتَّاب والرُّشَاطي وغيرُهم، ومن المشارقة السِّلَفِيُّ والمازِرِيُّ.

وكان من المكثرين لتقييد الآثار، والمعتنين بتحصيل الرواية، بحيث يأخذ عن أصحابه الذين شاركهم في السماع من شيوخه. وقال فيه الحافظ السُّهَيْلِي: أحَدُ الأئمة المشهورين بالإتقان والضبط. اهـ. وقال الحافظ السيوطي في ترجمته من «طبقات الحفاظ»: لم يكن له نظير في هذا الشأن. اهـ. وتغالَى الناسُ بعدَ موته في كتبه.

وبمكتبة القَرَوِيين بفاس إلى الآن نسختُهُ من صحيح مسلم، التي قابلها مِراراً وسَمِعَ فيها وأَسمَع، بحيث يُعَدُّ أعظمَ أصل موجود من صحيح مسلم في إفريقية، وهو بخط الشيخ الأديب الكاتب أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر الأَمَوِي الإشبيلي المالكي، فَرَغ منه سنة ٥٧٣، وعليه بخط المترجَم أنه عارَضَهُ بأصولٍ ثلاثةٍ معارَضةٍ بنسخة الحافظ أبي علي الجَيَّاني شيخ عِيَاض، وغيره من الأعلام، وكَتَب المترجَمُ بهامشه كثيراً من الطُّرَرِ والفوائد

---

(١) ١: ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

وَالشرحِ لغريبِ ألفاظِه وشُروحٍ بعض معانيه، وفَرَغ من ذلك سنة ٥٧٣ أيضاً». انتهى.

قلتُ: قد تَحَفَّظَ وتلطَّف شيخنا عبد الحي رحمه الله تعالى، في قوله عن نسخة ابن خير من صحيح مسلم: إنها «أعظمُ أصلٍ موجودٍ في إفريقية». بل أظنُّ أنها أعظمُ أصل مطلقاً الآن لكتاب صحيح مسلم، لما حوته من مزايا النُّسْخِ المتقَن، والمقابلةِ المتكررة بأصولٍ نفيسة غايةٍ في الضبط والثقة، والسماعِ فيها، والإسماع لها، والقراءةِ بها على الشيوخ الكبار أئمةِ الحديث من السادة المغاربة، والتعاليقِ والشروح والفوائد والطُّرَر الغالية، التي أضافها الإمام ابنُ خير إليها، وزانها وزادها بها، فغدَتْ نموذجاً فريداً عَجَباً يُدهِشُ الناظرين من أهل العلم.

وما أحقَّها أن تُحيَا بالطبعِ عنها، والتصويرِ لها بحالها كما هي، حتى تكون نبراساً منيراً بأيدي العلماء وطلبة العلم، فيتعلموا منها الضبطَ والإتقان ودقة المقابلة. . . ، وتَشهدَ الأجيالُ الحاضرة واللاحقةُ كيف كانت عنايةُ العلماء بنقل العلمِ والحديثِ الشريف، وأمانتُهم في سماعِه وتحمله، وأدائه وإسماعه، وكتابتِهِ وتقييدِه.

وقد اقترحتُ على عاهل المغرب الملك الحسن الثاني وفقه الله تعالى، أن يأمر بطبعها تصويراً عنها كما هي، مع إضافة فهارس لها، لتكون يداً علمية تضاف إلى أياديه الكريمة في نشر الكُتُبِ العظيمةِ مثل «التمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد» لحافظ الأندلس والمغرب الإمام ابن عبد البر، ومثل «المحرَّر الوجيز في تفسير الكتابِ العزيز» للإمام ابن عطية الأندلسي، وغيرِهما من كنوز العلم الغالية.

٨ ــ وقال الحافظ العلائي رحمه الله تعالى، في معجم شيوخه ومروياته،

الذي سَمَّاه: «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة»[١]، في تسمية «صحيح مسلم»: «المسنَد الصحيح بنقل العدلِ عن العدل عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم». انتهى. وفي هذا الاسم اختصار ظاهر، وهو لفظُ (المختصَرُ من السُّنَن).

هذا، ويُلاحِظُ الناظرُ المتأملُ أن هذه العناوين المتكررة لكتاب «صحيح مسلم» ــ مع اختلاف مصادرها ــ اتفقت على البدء بلفظٍ واحدٍ في اسم الكتاب، وهو: (المسنَدُ الصحيح...)[٢]، ولم يَرِد فيها بالمرَّةِ لفظُ (الجامع...)، كما هو متناقلٌ مَشهور في اسم هذا الكتاب.

فالظاهر أن المؤلف لم يَرسُم في عنوان الكتاب لفظ (الجامع)، واكتفى بلفظ (المسنَد الصحيح...)، كما جاء غيرَ مرَّة في كلامه وكلام من رووه عنه، ثم أُضِيفَ إلى العنوان لفظاً أو كتابة لفظُ (الجامع) من غيره، نظراً إلى تحقُّقِ وصفِ الكتابِ به، والله تعالى أعلم.

والكتبُ التي وَرَدَ فيها العنوان بلفظ (الجامع) فقط، ككتاب «تهذيب التهذيب»[٣]، و«الرسالة المستطرفة»[٤]، أو بلفظ (الجامع الصحيح)، ككتاب «المِرقاة شرح المِشكاة» لعلي القاري[٥]، وكتابِ «كشف الظنون»[٦]، و«هدية العارفين»[٧]:

---

(١) مخطوط في دار الكتب المصرية؛ ورقة ١٨ ب.

(٢) وقد تكرر اسم «صحيح مسلم» في «فهرست ابن عطية» باسم (المسند الصحيح)، مع تكرر اسم «صحيح البخاري» باسم (الجامع الصحيح) مراتٍ ومرات؛ في مواضع ص ٤٩ و٦٣ و٩٣ و١٠٠.

(٣) ١٠: ١٢٧.

(٤) ص ٤١.

(٥) ١: ١٦.

(٦) ١: ٥٥٥.

(٧) ٢: ٤٣٢.

لم يُورَد فيها على أنه الاسمُ العَلَمي الذي سَمَّاه به مؤلِّفُه، وإنما أُورِدَ بذلك الاسمِ لشهرتِهِ به، أو لمجرَّدِ الذكر، بملاحظة وجود معنى (الجامع) فيه باصطلاح المحدِّثين، فلا يكونُ له من الاعتبار ما للاسمِ والعنوانِ المنقولِ عن مؤلِّفه بالأسانيد المتصلة والرواياتِ المتعددةِ الصحيحة.

وقال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[1]، و«تذكرة الحفاظ»[2]، في ترجمة الإمام مسلم عند ذكر تآليفه: «قال الحاكم: ولمسلمٍ: كتابُ (المسند الكبير) على الرجال، وكتابُ (الجامع) على الأبواب، رأيتُ بعضَهُ بخطه، وكتابُ (المسندَ الصحيح) وكتابُ (التمييز)...». انتهى. فسمَّى الحاكمُ «صحيح مسلم»: كتاب (المسند الصحيح)، وسمَّى كتاباً آخر لمسلم: كتابَ (الجامع) على الأبواب، فهو غيرُ (المسند الصحيح) جزماً، وكأنَّ كتاب (الجامع) كان مفقوداً في زمن الحاكم، ولذا ذكر أنه رأى بعضه بخطه.

أما (المسند الصحيح) فكلُّه بين يديه، يَستدرك عليه حديثاً حديثاً، فلا يظن أدنى ظنٍ أنه لم يقف إلّا على بعضه. وقد سمَّى الحاكمُ «صحيح مسلم» في «المستدرك»[3]، بقوله: «هذا حديثٌ مخرَّجٌ مثلُه في المسندَ الصحيح». انتهى.

وقال العلامة علي القاري رحمه الله تعالى، في «المرقاة شرح المشكاة»[4]، في ترجمتِهِ للإمام مسلم بن الحجاج: «وله المصنفاتُ الجليلة غيرُ (جامعه الصحيح)، كالمسند الكبير، صنَّفه على ترتيب أسماء الرجال لا على تبويب الفقه، وكالجامع الكبير على ترتيب الأبواب، وكتاب العِلَل، وكتاب أوهام

---

(١) ١٢: ٥٧٩.
(٢) ٢: ٥٩٠.
(٣) ١: ١٩.
(٤) ١: ١٦.

المحدِّثين. . .». انتهى. فقد عَدَّ العلامة علي القاري (الجامع الكبير على ترتيب الأبواب) غيرَ (جامعه الصحيح).

وجاء في «بَرْنَامَج الوادِي آشِي»[1]: (محمد بن جابر الأندلسي)، المولولد سنة ٦٧٣، والمتوفى سنة ٧٤٩ رحمه الله تعالى، تسميةُ «صحيح مسلم» في مسموعاته باسم (المسند الصحيح). فقد قال أولاً[2]: من مسموعاته «الجامعُ الصحيحُ تصنيفُ الإمام أبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري». ثم قال بعده[3]: «المسنَدُ الصحيحُ تصنيفُ أبـي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ، قرأتُ أكثره وسَمِعتُ باقيَهُ ببلدِ تونس، على قاضي الجماعة بها أبـي العباس بن الغَمَّاز. . .». انتهى.

فانظر كيف فرَّق بين اسمَيْ «الصحيحين»، فسمَّى كتابَ البخاري: (الجامعَ الصحيح)، وكتابَ مسلم (المسنَدَ الصحيح). وكلاهما من مسموعاته أو مقروءاته بالسند المتصل الصحيح على الشيوخ الحفاظ الأئمة المعروفين بالرواية والإتقان.

وجاء في «ثَبَت البَلَوي»[4]: (أحمد بن علي البَلَوي الوادي آشي) أيضاً، المتوفى سنة ٩٣٨ رحمه الله تعالى، في عَدِّهِ لمقروءاته على شيخه محمد بن مرزوق ما يلي: «صحيحُ مسلم، مَنَّ الله علي بقراءة جميع (المسند الصحيح) للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، بلفظي من أوله إلى آخره، على شيخنا بقية المسندين. . . سيدي أبـي عبد الله محمد بن مرزوق، في مجالس

---

(١) ص ١٩٢.
(٢) ص ١٨٨.
(٣) ص ١٩٢.
(٤) ص ٢١٨.

أوَّلُها يومُ الثلاثاء لخمس بقين من عام ٨٩٥، وآخِرُها يومُ الأربعاء لستٍ بقين من جمادى الأولى من العامِ بعدَهُ». انتهى. فسمّاه في أول كلامه (صحيح مسلم)، ثم سمّاه (المسند الصحيح).

ثم قال[1] في ذكر مسموعاته: «وابتدأ سيدي أبو العباس ـ ابنُ مرزوق ـ أبقى الله بركته: قراءةَ (المسند الصحيح) للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج رضي الله عنه، ففاتَني المجلسُ الأولُ منه، المحتوي على مقدمته...».

ثم قال أيضاً[2]، في ذكر مقروءاته على شيخه أبي العباس أحمد بن محمد بن زِكْرِيّ: «قرأتُ عليه من أولِ (الجامع الصحيح) لإمام المحدِّثين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رضي الله تعالى عنه... ومن أولِ (المسند الصحيح) لقدوةِ المُصنِّفين الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رضي الله تعالى عنه...». انتهى.

فانظر كيف فرَّق بين «الصحيحين» في ذكر اسمهما، فوَصَف كتابَ البخاري بلفظ (الجامع)، وكتابَ مسلم بلفظ (المسند). وذلك مما يؤكد ما قلته سابقاً. والله أعلم.

وهذا البحثُ في اسم «صحيح مسلم»، إنما يُرادُ به دِقَّةُ التسميةِ المنقولةِ عن مؤلِّفه الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى، ولا يُرادُ به نَفْيُ وصفِ «صحيح مسلم» بلفظ (الجامع) أو بُطلانُ وصفِهِ به، فإنه (جامع) ولا ريب، وإن نازع في وصفِهِ بلفظ (الجامع) العلامة الشيخ عبد العزيز الدِّهْلَوِي الهندي، المولود سنة ١١٥٩، والمتوفى سنة ١٢٣٩ رحمه الله تعالى، في كتابه

---

(١) ص ٢٥٢.

(٢) ص ٤١٩.

«العُجَالة النافعة»[١].

قال: «واعلم أن كتب الحديث لها طرق متنوعة كالجوامع، و (الجامعُ) في اصطلاحهم: ما يكون فيه جميعُ أقسام الحديث: ١ ــ من العقائد، ٢ ــ والأحكام، ٣ ــ والرقائق، ٤ ــ ومن آداب الأكل والشرب، ٥ ــ ومن السَّفَرِ والحضر، ٦ ــ ومن القيام والقعود، ٧ ــ ومن المتعلقةِ بالتفسيرِ والتاريخِ والسِّيَر، ٨ ــ ومن المناقب والمثالب. وقد صنَّف أهلُ الحديث في كل فن من الفنون الثمانية المذكورة مصنفاتٍ مُفْرَزَة».

ثم شَرَح تلك الأصناف الثمانية، وذَكَر بعض المؤلفات المستقلة فيها، ثم قال: «فالجامعُ هو ما يوجَدُ فيه أنموذجُ كلِّ فَنٍّ من الفنون الثمانيةِ المذكورة، كالجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى، والجامع للإمام الترمذي رحمه الله تعالى. وأما (صحيح مسلم) فإنه وإن كانت فيه أحاديث كل فن من تلك الفنون، ولكن ليست فيه أحاديثُ التفسيرِ والقِراءة، ولذا لا يُعرَفُ بالجامع». انتهى.

ونَقَل السيد صِدِّيقٌ حسن خان رحمه الله تعالى، في كتاب «الحِطَّة في ذكر الصحاح السِّتَّة»[٢]، كلامَ الشيخ عبد العزيز الدهلوي هذا، ثم تعقبه بقوله: «قلتُ: ولكن أورده صاحب «كشف الظنون» في حرف الجيم وعَبَّر عنه بالجامع، وكذا غيرُهُ في غيرِهِ من أهل الحديث، وقال المجدُ صاحبُ «القاموس» عند ختمه لصحيح مسلم:

قَــرَأْتُ بحمــد الله جــامــعَ مسلمٍ ... بجَوْفِ دمشقَ الشامِ جَوْفِ الآسلامِ
وتَــمَّ بتــوفــيـق الإلــه وفــضـلِهِ ... قــراءةَ ضــبطٍ في ثــلاثــةِ أيــامِ

انتهى.

---

(١) ص ٤٢ و ٤٦.

(٢) ص ٧٢ من طبعة لاهور سنة ١٣٩٧.

وكذلك ذَكَر شيخُ شيوخنا العلامة شَبِّير أحمد العثماني رحمه الله تعالى، في «فتح الملهم بشرح صحيح مسلم»[1]، كلامَ عبد العزيز الدهلوي، ثم تعقَّبه بقوله: «قلتُ: قد أطلَق عليه اسمَ (الجامع) الشيخُ مجد الدين الشيرازي صاحبُ «القاموس»، حيث قال:

خَتَمْتُ بحمد الله جامعَ مسلم

فكأنه ــ أي المجدَ الشيرازيَّ ــ لم يلتفت إلى قلة التفسير فيه.

ولعل سبب هذه القِلَّة قِلَّةُ الأحاديث الصحيحة الواردة فيه، المستجمعة لشروطِ مسلم رحمه الله تعالى. وأكثَرُ ما يورده البخاري وغيرُهُ في (أبواب التفسير) إمَّا أحاديثُ قد ذُكِرَتْ مراراً في سائر أبواب الكتاب، لشدة مناسبتها بتراجمها، ثم كُرِّرَتْ في كتاب التفسير، وإمَّا آثارٌ موقوفة، وأقوالٌ لغويةٌ غيرُ مرفوعة، وما دون ذلك قليل.

ومسلمٌ رحمه الله تعالى متجانِبٌ عن التكرار، متباعِدٌ عن نقلِ الأقوال والآثار، التي ليست بمسندةٍ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلهذا قلَّ مادَّةُ التفسيرِ في بابِهِ، والله أعلم».

بقي بعد هذا كلِّه سؤال: هل يُثْبَتُ في اسم «صحيح مسلم» عند طبعه لفظُ (الجامع) مع (المسنَد الصحيح المختصر من السُّنَن، بنقلِ العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مع أنه لم يرد عن مؤلِّفه في تسميته؟

---

(١) ص ٢٦٠ من مقدمة «فتح الملهم» المستقلة، و ١: ٢٩٣ من «فتح الملهم» طبعة كراتشي سنة ١٤٠٩.

الجواب: لا بأس في ذلك، لأمرين: أولاً: لاشتهاره على ألسنة جمهرةِ الحفاظِ وورودِهِ في كثير من الكتبِ باسم (الجامع الصحيح)، وثانياً: لأنه لو لم يُثبَت، وكُتِب على وجه الكتاب: (المسنَدُ الصحيحُ المختصرُ. . .)، لتبادَرَ إلى أذهان الكثيرين أنه كتابٌ آخر غيرُ (الصحيح)، فلذا يكون إثباتُ لفظِ (الجامع) في عنوان الكتاب دافعاً للاشتباه والالتباسِ فيه.

ولعلَّ الأولى والأفضل إبقاءُ الاسم وإثباتُهُ على حاله دون زيادة أو نقصان: (المسنَدُ الصحيحُ المختَصَرُ. . .)، حتى لا نتدخَّلَ ونتصرَّفَ في الاسم الذي رسمه المؤلف وارتضاه لكتابه، فإن التدخل في أسماء الكتب والتصرف في عناوينها أمرٌ مرفوض، ويُوضَعُ فوق سطر الاسم عنوانٌ بلفظٍ بارزٍ: صحيحُ مُسْلِم.

***

تحقيق اسم جامع الترمذي

لم يكن شأنُ جامع الترمذي أحسنَ من شأنِ الصحيحين في إغفالِ اسمِهِ عليه، فقد طُبع طبعاتٍ كثيرةً متعددة، في بلاد مصر والشام والهند وغيرها، ولم يُثبَت على وجه طبعة منه اسمُهُ العَلَمي الذي سمّاه به مؤلِّفُه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

وتبدو أهميَّةُ إثباتِ اسمِهِ التامُ الكامِلِ عليه أكثرَ من أهمية إثبات اسم «الصحيحين» عليهما، لشهرتهما بالصحةِ وتأليفِهما لجمع الحديث الصحيح، فغيابُ اسمهما الكامل من الذكر على وجههما، لا يؤثر مثلَ ما يؤثرُ غيابُ اسمِ جامع الترمذي، ويزيدُ الأمرَ ضِغْثاً على إبَّالةٍ أنه أُثبِتَ على «جامع الترمذي» اسمٌ يخالفُ مضمونَه وما أُسِّس تأليفُه عليه، فقد أُثبت على وجه المطبوع منه بالقاهرة ثم في بيروت (صحيحُ الترمذي بشرح الإمام ابن العربي)، وهو خطأ، فليس هو مسمًّى بالصحيح.

والعَجَبُ أنَّ شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، حينما شَرَح كتاب الترمذي أثبَت على وجهه «الجامعُ الصحيح، وهو سُنَنُ الترمذي». انتهى. فالجزءُ الثاني من هذا الاسم: (وهو سُنَن الترمذي)، من باب رعاية المعنى والمضمونِ للكتابِ فلا مانع منه، على أنه قد سُمِّي في بعض الأثبات والفهارس باسم «السنن» كما في «فهرست ابن عطية»[١].

---

(١) ص ٥٠.

وقد اشتَهَر به أيضاً ــ تغليباً في ضمِّه إلى كتب السنن الثلاثة ــ كما أشار إليه صاحبُ «كشف الظنون»[(١)]، أما الجزء الأول من هذا الاسم وهو (الجامع الصحيح)، فهذا الوصفُ: (الصحيحُ) ما كان ينبغي له إثباتُه على وجه الكتاب، وقد أثبته غيرَ مرة: في وجه الجزء الأول، وفي صفحة ٩٠ من المقدمة، وفي وجه أول الكتاب بعدَ المقدمة، وفي وجه الجزء الثاني، من طبعة مصطفى البابي الحلبي.

وتابَعَ شيخُنا في هذا: مَنْ تساهَلَ في إطلاق هذا الوصف على كتاب الترمذي، فقد أَطلق الحاكمُ عليه اسمَ (الجامع الصحيح)، وأطلق الخطيبُ عليه أيضاً اسمَ (الصحيح)، كما حكاه عنهما الحافظ ابن الصلاح في «مقدمته»، بآخر (النوع الثاني: الحَسَن)، وتعقَّبه بقوله: «وهذا تساهل، لأن فيها ــ أي في الكتبِ المعدودِ فيها كتابُ الترمذي ــ ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحوَ ذلك من أوصاف الضعيف». انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء»[(٢)]، في ترجمة الترمذي: «في (الجامع) عِلمٌ نافع، وفوائدُ غزيرة، ورؤوسُ المسائل، وهو أَحَدُ أصول الإسلام، لولا ما كدَّرَهُ بأحاديث واهية، بعضُها موضوع، وكثيرٌ منها في الفضائل». انتهى. وقال الذهبي أيضاً: «انحطَّتْ رُتبَةُ جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي، لإخراجه حديثَ المصلوبِ والكلبيِّ وأمثالِهما»، نقله السيوطي في «تدريب الراوي»[(٣)]، في أواخر الكلام على (الحديث الحسن). فوصفُ «جامع الترمذي» بلفظ (الصحيح) غيرُ صحيح، فلا يَسُوغُ إثباتُه عليه.

---

(١) ١: ٥٥٩.

(٢) ١٣: ٢٧٤.

(٣) ص ٩٩.

وسمَّاهُ الحافظ أبو القاسم الإِسْعَرْدِي، المتوفى سنة ٦٩٢ رحمه الله تعالى، في جزئه «فضائل الكتاب الجامع لأبـي عيسى الترمذي»[١]: (المسنَد الجامع). انتهى. وهذا لائقٌ به.

وسمَّاهُ قبلَهُ الحافظُ ابنُ خير الإشبيلي، المتوفى سنة ٥٧٥ رحمه الله تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه»[٢]، بقوله: «الجامعُ المختصرُ من السُّنَن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل». انتهى[٣].

وهذا الاسمُ مطابق لمضمون الكتاب، ووقفتُ عليه بعينِهِ مُثْبَتاً على مخطوطتين قديمتين، كُتِبَتْ إحداهما قبلَ سنة ٤٧٩، وقبلَ ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة، فقد وُلِدَ سنة ٥٠٢، والنسخة الأخرى كُتِبَتْ في سنة ٥٨٢، وأثبتُّ صورة وجهها فيما سيأتي.

وقد دُعيتُ إلى المشاركة في ندوةٍ أقامها البنك الإسلامي للتنمية في جُدَّة، بعنوان (استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية)، وعُقِدَتْ في ١٤١١/٤/٢٤، فلبيتُ الدعوة وشاركت فيها، وكان من الأساتذة المشاركين فيها الأستاذ الفاضل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

فذكرتُ له في حديث خاص بيننا أن كتب السُّنَّة (السِّتَّة)[٤]، تحتاج في

---

(١) ص ٣٨.

(٢) ص ١١٧.

(٣) وسأوردُ تعليقاً فيما يأتي ص ٧٩ ــ ٨٣ كلامَ الحافظ ابن خير، الذي سَمَّى فيه كتابَ الترمذي، بسنده إلى الترمذي، لما فيه من الفوائد النافعة.

(٤) وهي: صحيحُ الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، وسنن الإمام أبـي داود، وجامع الإمام الترمذي، وسنن الإمام النسائي، وسنن الإمام ابن ماجه. =

إخراجها ونشرِها إلى مزيدِ عنايةٍ خاصة، تُواكِبُ تقدُّمَ الطباعة وارتقاءَها، وذكرتُ له أن بعضَها مثلَ صحيحِ البخاري وصحيحِ مسلم وجامعِ الترمذي: لم تُثبَت عليها أسماؤها العَلَمِيَّة التي وضعها لها مؤلفوها، لتَدُلَّ على

= ومن جليل تقدير الله تعالى أن هؤلاء الأئمةَ الستةَ ــ على اختلافٍ في الإمام مسلم ــ ليسوا عَرَباً، وقد أقام الله تعالى ــ وله الحكمةُ البالغة سبحانه ــ هؤلاء الأئمةَ المحدِّثين الكبارَ الأعاجمَ من مَشْرِقِ أطراف الدنيا: البخاريَّ من بخارى، ومسلماً من نيسابور، وأبا داود من سِجِسْتان، والترمذيَّ من ترمذ، والنسائيَّ من نَسَا، وابنَ ماجه من قَزْوين ــ وأمثالَهم من المحدِّثين أيضاً والمفسرين والفقهاء والأصوليين واللغويين والأدباء والمؤرخين وسواهم ــ حُفَّاظاً لسُنَّةِ نبيِّه محمد العربي المكي التِّهامي صلَّى الله عليه وسلَّم، وحُرَّاساً لدينِهِ وشريعتِه المطهَّرة:

إعلاماً للأجيال اللاحقة بأنَّ هذا الدين الحنيف، امتدَّ ظِلُّهُ الوارفُ وظِلُّ حَمَلتِه الأمناءِ إلى جَنَباتِ الأرض الشاسعةِ شرقِها وغربِها وشِمالِها وجنوبِها، فيكونُ ذلك للأجيال المتلاحقةِ دَرْساً متكرِّراً يَقرعُ أسماعَهم كلَّما نُقِلَ عن هؤلاء الأئمةِ روايةُ حديثِ سيدنا رسولِ الله صلواتُ الله وسلامُه عليه. فلِلَّه دَرُّهم ما أَجَلَّ بِرَّهم، وأجزلَ أجرَهم، وأكثرَ خيرَهم.

فهم خدموا هذا الدينَ وعلومَهُ وبذلوا غايةَ طاقاتِهم ومواهبهم في ذلك، بدافع العقيدة والإيمانِ بالله ورسوله صلَّى الله عليه وسلَّم وحُبِّ سُنَّتِه، لا بدافع عَصَبِيَّةٍ أو تَبَعِيَّة أو عُنصرية أو قومية أو عِرْقية أو بلدية، فرحماتُ الله عليهم ورضوانُهُ العظيم.

قال شيخ مشايخنا الإمامُ محمد أنور شاه الكشميري في «فيض الباري على صحيح البخاري» ٤ : ٢٤٥، عند حديث أبي هريرة أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال أو رجل من هؤلاء ووضع يَدَه على سلمان الفارسي رضي الله عنه:

«الظاهر أن المراد منه هم العلماءُ الكبار الذين أقامهم الله تعالى لنصرة دينه من العجم، وحَمَلةُ هذه الأحاديث ــ وهم حمَلَةُ الشريعة ــ في العجم، ولا ريب أن هؤلاء كثروا في العجم، حتى إنَّ أصحابَ الكتب الستة كلُّهم من العجم». انتهى باختصار وتصرف يسير.

مضمون كتبهم وتحديدِ منهجهم في جمعها وتصنيفها، بل قد أُثبِتَ على كتاب الترمذي اسمٌ مخالفٌ لمضمونه كلَّ المخالفة، وهو «الجامع الصحيح»!

وقلتُ له: إني تعرَّضتُ لهذا الموضوع في رسالتي المسماة: «الإسناد من الدين»، التي قدمتها إلى المطبعة من السنة الماضية، وحقَّقتُ فيها اسمَ صحيح الإمام البخاري، واسمَ جامع الإمام الترمذي، وسمَّيتُ له الاسمَ العَلَمي الذي وضعه الإمام الترمذي لكتابه، وهو: «الجامعُ المختصَر من السُّنَن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل»، وكانت تجارب التصحيح لطباعة هذه الرسالة معي، فأطلعته على ما كتبتُه في هذا الصَّدَد فسُرَّ به، وذَكَر لي أن لديه مخطوطة قديمة من كتاب الترمذي، عليها هذا الاسم بعينِهِ كما يظن.

فرجوتُ منه أن يسعفني بصورة من صفحة العنوان، لأعزِّز بها ما ذكرتُه، ولأنشرَها في آخر الرسالة، فتكرَّم بذلك فقدَّم لي صورةً من عنوان نسخةِ مكتبة فيض الله أفندي، التي سأتحدث عنها بعد قليل، ولم يكتفِ بهذا فأرسل إلى مقرِّه في أمريكا، وطلب لي صورة من نسخةٍ ثانية قديمة لكتاب الترمذي، تملَّكها من قريب وعليها العنوان الذي ذكرتُه، ثم جاءت الصورة فكان العنوان فيها مطابقاً لنسخة فيض الله أفندي، ومطابقاً للعنوان الذي أثبتُّهُ في رسالتي «الإسناد من الدين».

وقدَّم لي أيضاً صورتين لوجه نسختين قديمتين من صحيح الإمام البخاري، أُثبِتَ عليهما اسمُ صحيح البخاري كما ذكرته في رسالة «الإسناد من الدين»، فتعزَّز عندي الجزمُ بصحة ما كتبته في اسمَيْ هذين الكتابين: صحيح البخاري وجامع الترمذي، والحمدُ والفضلُ لله تعالى.

فأذكُرُ هذا مصحوباً بجزيل الشكر للأستاذ الأعظمي لما تكرَّم به واهتم بتقديمه من أجل تعزيز ما أثبته، والله يجزيه خير الجزاء، فالصُّوَرُ الأربعة الآتية

في هذا الكتاب هي من قِبَلِهِ وتفضُّلِه.

والغريبُ كلُّ الغرابة أنَّ من خَدَمَ جامع الترمذي من العلماءِ المعاصرين: تحقيقاً وتقويماً لمَتْنِه، أو شرحاً وبياناً لمعانيهِ وأحاديثه، أو ضبطاً وتفصيلاً لشرحه، كشيخ شيوخنا العلامة محمد يحيى الكانْدِهْلَوِي، في شرحه المسمى: «الكوكب الدُّرِّي على جامع الترمذي»، وكالعلامة عبد الرحمن المباركفوري، في شرحه «تحفة الأحوذي»، وشيخِنا العلامة أحمد شاكر، في تحقيقه لمتن كتاب الترمذي وشرحِهِ الذي لم يتم، وشيخِنا العلامة محمد يوسف البَنُوري، في شرحه المسمَّى «معارف السنن» الذي لم يكتمل، وصديقنا العلامة الشيخ أحمد معبد، في تحقيقه لكتاب «النفح الشَّذِي» للإمام ابن سَيِّد الناس، في مقدمته النفيسة لتحقيق «النفح الشذي»، التي تَصلُحُ أن تكون كتاباً مستقلاً لغزارة علمها وبالغ طولها: لم يتعرضوا بالمرة لذكر اسم الكتاب العَلَمي.

وأغربُ من هذا أنَّ من خَصَّص دراسةً خاصةً واسعةً عن الإمام الترمذي وجامِعِه، كالأستاذ الفاضل الدكتور نور الدين عِتْر في كتابه «الإمامُ الترمذي والموازنةُ بين جامعه وبين الصحيحين»، لم يتعرض لذكر اسم الكتاب هذا فيه، وإنما ذكر في ص ٤٤ جملةً من الأسماء المختصرة المختزلة له، فكأنه لم يمر بخاطره هذا الموضوع بالمرة، وإلاَّ لكان بحثَهُ واستكشفه من النسخ المخطوطة القديمة، فإنه من أهم المباحث وأوّلها عنايةً لدارس كتاب جامع الترمذي.

وكذلك لم يتعرض لاسم (جامع الترمذي) الأستاذ الدكتور أكرم العمري، في مقاله الكبير: (تراث الترمذي العلمي)، المنشور في مجلة (مركز بحوث السنة والسيرة) بقطر، في العدد الخامس ص ١٣١ ـ ١٦٣، الصادر سنة ١٤١١، ثم طبَعَه في جزء مستقل سنة ١٤١٢ بالعنوان نفسِه، باسم (آثار الترمذي العلمية)، لم يتعرض فيه للاسم بشيء مَّا، بل كرَّر مراراً ذكرَ اسمِ

كتاب الترمذي باسم (الجامع الصحيح)!!

وذكر في مقاله هذا أكثر من عشر نُسَخ من مخطوطاته، موجودة في مكتبات متفرقة، ولو كان لاحَظَ ذلك لأعطى اسمَ الكتاب قسطاً حسناً من دراسته ولا ريب. وسأنقل فيما يأتي[1] كلامَهُ على النُّسَخ المخطوطة من (جامع الترمذي)، ليستفاد منها عند طبعه وتحقيقه ممن يُمِدُّه الله تعالى بذلك، ويكون أهلاً لما هنالك.

وقد وقع نحوُ هذا للشيخ ناصر الألباني حين قَطَّعَ كتابَ الترمذي! فإنه خاض في موضوع اسمِهِ طويلاً، وأسهب وأطنب وجال وأطال! وخرج من هذه المخاضة كما دخلها بغيرِ شيء!

بل إنَّ شيخ شيوخنا الإمامَ محمدَ بن جعفر الكتاني، لم يتعرض لاسم الكتاب في كتابه الحافل المفيد «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»، وكذلك قبله العلامة حَاجِّيْ خَلِيفَة في كتابه العظيم «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون».

بل إن الذين ترجموا للإمام الترمذي من كبار الأئمة المتأخرين، كالحافظ المِزِّي في «تهذيب الكمال»، والحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، و«سِيَر أعلام النبلاء» و«العِبَر»، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: لم يتعرضوا أيضاً لذكر اسم الكتاب. وذلك مما جَعَل اسمَ الكتاب مجهولاً خفياً، ولعل الباعث لهم على ذلك طولُ اسم الكتاب بعضَ الشيء، فهم يختصرونه بأقلِّ ما يَدُلُّ عليه، وهذا عذرٌ مسوِّغ مقبول عند الإحالة إليه والنقلِ منه، لكثرة ترداد اسمه، أما عند الحديث عن الكتاب فيتعيَّنُ صِناعةً ذكرُ اسمِهِ وعنوانِهِ الذي وضعه المؤلف، لتُعرَفَ خِطَّتُهُ ونهجُهُ فيه بجَلاء ووضوح.

---

(١) ص ٦٠.

ذكرتُ فيما تقدم[١] أنَّ الأستاذ الدكتور أكرم العمري، تعرَّض في مقاله: (تراث الترمذي العلمي)، إلى ذكر عِدَّةِ نُسَخ مخطوطة من «جامع الترمذي»، موجودة في مكتبات متفرقة، وأني سأذكرها ليستفيد منها من يوفقه الله تعالى من أهل العلم المتقنين إلى تحقيق (جامع الترمذي)، فها أنا ذا أوردُ أرقامُ تلك النسخ مع تواريخ كتابتها وأماكن وجودها كما ذكرها الأستاذ العمري، قال في ص ١٥١ ـ ١٥٤:

«الحاجةُ إلى تحقيقٍ عِلْمي لكتابِ الجامع الصحيح»[٢]

لقد طُبِع الجامع الصحيح للترمذي عدة طبعات، في الهند ومصر واستانبول، وإنَّ مقارنةَ الطبعات التي صَدَرتْ من (الجامع الصحيح) للترمذي مع نصوص الترمذي في (تحفة الأشراف) للمِزِّي، ومع النص الذي اعتمده المباركفوري صاحبُ (تحفة الأحوذي)، ومع ما نقله الطُوسي في مستخرجه عن الترمذي، من أحكامٍ على الأحاديث: تدل على اختلافِ بين النُسَخ، وخاصةً الحكمَ على الأحاديث، وكان ابن حجر قد أشار إلى اختلافِ مخطوطات جامع الترمذي في أحكامه على الحديث كما في التقريب[٣].

وتدلُّ أيضاً على سقوطِ بعضِ الأحاديث من النسخ المطبوعة، مما يوضح أهميةَ إعادة نشر (الجامع الصحيح) للترمذي، بالاعتماد على النسخ الخطية القديمة، بعد القيام بدراسة النسخ وتحديدِ الأصول منها الصالحةِ للمقابلة ببعضها، واختيارِ النسخة الأمّ لاعتمادِها في النُسَخ.

---

(١) ص ٥٩.

(٢) قال عبد الفتاح: سبق أن أشرتُ في ص ٥٤ و٥٨، إلى انتقاد هذه التسمية: (الصحيح)، في كلام شيخنا أحمد شاكر ومن سبقه، وفي كلام الدكتور أكرم العمري، فإن مؤلِّفه لم يسِّمِه بلفظ (الصحيح)، ولا هو في الواقع متصف (بالصحيح).

(٣) ابن حجر: التقريب ٢٣٠.

وقد ذكر فؤاد سزكين نسخاً عديدة تَرْقَى إحداها إلى القرن الخامس الهجري، وتاريخَ ستة نُسَخ أخرى منها إلى القرن السادس الهجري[١]، وهي:

١ ــ نسخة عاطف ٤٢٤، تقع في ٢٨٨ ورقة، وتاريخ نسخها ٤٢٤هـ[٢].

٢ ــ نسخة ليدن جزء أول فقط في ١٩٥ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٤٠هـ.

٣ ــ نسخة باريس، وتقع في ٢٧٢ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٤٧هـ.

٤ ــ نسخة بنكيبورا، تقع في ٢٦٩ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٧٢هـ.

٥ ــ نسخة فيض الله[٣] ٣٤٤، وتقع في ٢٢٦ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٨٢هـ.

٦ ــ نسخة رئيس كُتّاب ١٥٤ ج ١، وتقع في ١٨١ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٨٩هـ.

٧ ــ نسخة ريفان كشك[٤] ٢٥٥ ج ٢، وتقع في ٣٠٧ ورقة، وتاريخ نسخها ٥٩٣هـ.

---

(١) سزكين: تاريخ التراث العربي ١: ٢٤٢ ــ ٢٤٣.

(٢) قال عبد الفتاح: وربما يَتصدَّرُ هذه النُّسَخَ الآتيةَ كلَّها الجزءُ الأولُ من «جامع الترمذي»، المحفوظ في خزانة الجامع الأعظم بتَازّا من المغرب، وعلى أوله بخط الحافظ الصَّدَفي المتوفَّى سنة ٥١٤ إجازةٌ به للفقيه الأمين أبي الفضل مبارك، مولى إبراهيم بن عيسى الأنصاري، قالَ «بعدَ سَمَاعِهِ له عليه وللصحيح»، وهي بتاريخ جمادى الأولى عام ستة وخمس مئة ٥٠٦، ومبارك المذكور من أصحاب الصَّدَفي، قاله شيخنا عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى، في «فهرس الفهارس والأثبات» ٢: ٧٠٦ في ترجمة الحافظ الصَّدَفي.

(٣) بخط مغربي نفيس جداً (فهرس المخطوطات المصورة ١: ٧٥).

(٤) عليها سماعات كثيرة (فهرس المخطوطات المصورة ١: ٧٥).

٨ ــ نسخة تشستربتي ٣٥٥٨، وتقع في ١٩٥ ورقة، وتاريخ نسخها ٦٢٦هـ.

٩ ــ نسخة رئيس كُتَّاب ١٥٥ ج ٢، وتقع في ٢٠٣ ورقة، وتاريخ نسخها ٦٣٠هـ.

١٠ ــ نسخة لاله لي ٤٦١ ج ١، وتقع في ٢٣٤ ورقة، وتاريخ نسخها ٧٠٧هـ.

١١ ــ نسخة تشستربتي ٣٩٥٥، وتقع في ٢٠٤ ورقة، وتاريخ نسخها ٧٨١هـ.

١٢ ــ نسخة نافذ باشا ١٥٨، وتقع في ٢٨١ ورقة، (القرن الثامن).

ويضاف إلى ما ذكره د. فؤاد سزكين من النسخ القديمة[١] النصف الأول من نسخة بخط ابن الجوزي، كتبت سنة ٥٣٦هـ محفوظة في لاله لي ٤٦٣، وتقع في ٣٠٥ ورقة وقد اطلعت عليها[٢].

ونسخةٌ أخرى كُتب عليها أنها بخط القاضي ابن اللحام بدمشق، وعليها خط المؤلف في مواضع كثيرة[٣]، وهي نسخة تامة تقع في ١٥٢ ورقة ١٤ × ١٩سم، وهي محفوظة في مكتبة أحمد الثالث تحت رقم ٥٣٢[٤].

«ونسخةٌ أخرى متركِّبة من جزأين، بخط متردد بين المغرب والأندلس، وبالجزأين معاً تسويسٌ وتلاشٍ وبعضُ تَنْقِيع، ومع كل هذا فالنسخة ما زال

---

(١) أما ما ذكره سزكين والآخرون من النسخ الأخرى المتأخرة عن القرن الثامن الهجري فقد أعرضنا عنه. وقد تثبت دراسة النسخ الخطية وجه الحاجة إليه.

(٢) انظر عنها فهرس المخطوطات المصورة ١ : ٧٥.

(٣) كذا قال الدكتور العمري! وهو أمرٌ مستبعَدٌ لا يُعوَّل عليه إلاَّ بتثبت ودليل قائم.

(٤) فهرس المخطوطات المصورة ١ : ٨٤.

الانتفاع بها ممكناً، وبالجزء الثاني إلحاقات بخطٍّ جديد، وبظهرِ أولِ ورقة كتَب الناسخُ ما وجده بالأصل المتنسّخ منه في غالب الظن، حيث لم يُصرِّح الكاتبُ بذلك، ومُضَمَّنُه إجازةُ أبـي عبد الله محمد بن رُشَيد الفِهري، لأبـي محمد عبد الله بن أبـي العباس ابن الملجوم، برواية أبـي علي الصَّدَفي، عن أبـي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، وتاريخُ الإجازة والسماع عام عشرةٍ وسبع مائة. وليس بآخر هذه النسخة تاريخٌ ولا اسمُ الناسخ، كما أن الناسخ وقع له تصحيف ينبغي التنبيه له والتثبت. من تحبيس المنصور عام ١٠١١هـ»[1].

ويضاف إليها نسخة قديمة فُرِغَ من كتابتها في ٨ ذي الحجة سنة ٧٩٢هـ، وهي مقابلة على أمهات، وتقع في ٥٨٠ صفحة ٢٣ × ٢٧ × ١٩ سم، وعليها تمليك باسم محمد بن محمود بن الحسين الشيرازي سنة ٨٦٠هـ، محفوظة في المكتبة العباسية بالبصرة[2].

وقد أوضح عِزَّت الدَّعَّاس أن نسخة الظاهرية التي أشار إليها سزكين، تَرجِعُ إلى عام ٥٣٩هـ، وبذلك تضاف إلى النسخ السبع القديمة التي ذكرها سزكين. كما ذَكَر أن ثمة نسخةً لم يُشِر إليها سزكين وهي مخطوطة بدار المخطوطات العامة لمكتبات الأوقاف الإسلامية بحلب رقم ١٦٨ بالمكتبة العثمانية، وترجع إلى عام ٨٩٠هـ[3]. كذلك فإن نسخة مكتبة سَليم آغا تَمَّ نسخُها بخط أبـي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بتأريخ ١٠/ ربيع الأخر/ ٥٣٦هـ، وقد وقفتُ على صورتها، فيُمكنُ أن تضاف إلى النسخ الأخرى القديمة، ليصبح عددها تسع نسخ.

---

(١) محمد العابد الفاسي: فهرس المخطوطات خزانة القرويين ١: ٢٧٢.

(٢) مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة ٢: ٧٣.

(٣) عزت عبيد الدعاس: سنن الترمذي ١: ٢ و٣: ١٢٦.

كما أضاف الشيخ أحمد محمد شاكر نسخةً مخطوطة بدار الكتب المصرية، في أربعة مجلدات، يَرجع تاريخها إلى سنة ٧٢٦هـ، وهي بقلم واضح جميل، وهي جيدة قليلة الخطأ، وفي أول المجلدين الأولِ والثالثِ نقص، وعدد أوراق مجلداتها ٢٢٣، ٢٦٥، ٢٢٥، ٢٣٧[١].

وينبغي الإفادةُ من مخطوطةِ الترمذي، التي صحَّحها وقابَلَها على أصولٍ معتمدة الشيخُ محمد عابد السِّندي، فرغم تأخر تاريخ نسخها، فإنَّ ما امتاز به السِّندي من العلم والدقة في المقابلة، تجعلُ لها أهمية خاصة[٢].

ويوجد مختصَرٌ من سنن الترمذي لأبي الفضل تاج الدين محمد بن عبد المحسن القَلْعِي، وهو من مخطوطات المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وعدد صفحاتها ٧٢٢، وتاريخ نسخها ١١٣٤هـ، وعليها تعاليق وتصحيحات، ورقمها ٨٨ حديث[٣].

ـ الجزءُ الثاني من نسخةٍ بخط حامد بن مسلم بن محمد بن أسعد، تاريخها جمادى الأولى ٦٠٩هـ، عليها سماعُ علماء في رمضان ٨١٤هـ. من كتاب الجنائز إلى آخر الكتاب، تحت رقم خصوصية ١٧٧، وعمومية ٤٩٩[٤].

ـ ونسخةٌ أخرى في أربع مجلدات، أولُها فيها خَرْم من أوله، وأولُ ما فيه (بابُ ما جاء في مباشرة الحائض)، تمَّتْ كتابتُها في ٣ رجب الفرد ٧٢٦هـ، رقم خصوصية ٦٤٨، وعمومية ١٦٧٨٣[٥].

---

(١) مقدمته لجامع الترمذي ١ : ٤.

(٢) أحمد محمد شاكر: مقدمة الجامع ١ : ١٤.

(٣) عمر رضا كحالة: المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة ص ١٣٣.

(٤) فهرست الخديوية ١: ٢٠٩.

(٥) المصدر السابق.

ـ وجزآنِ في مجلَّد، بهما خُرُوم، وينتهي ما فيهما إلى أثناء أبواب القَدَر، بخطٍّ مغربي وعليهما سماع علي بن سيف بن علي بن سليمان الأبياري الشافعي سنة ٧٧٤هـ وسنة ٧٧٦هـ، بجامع المَرْجَاني بالمِزَّة، وقرأهما الشيخ عمر بن عبد الحميد بن عمر القرشي المَيَّانِشي، في مجالس آخِرُها ٦ ذو القَعْدَة ٥٧٧هـ. وهما تحت رقم خصوصية ٧٩٣، وعمومية ١٧٧٢٢[1].

ـ نسخةٌ في مجلَّد، بقلمٍ أندلسي قديم، بأولها وآخِرِها نَقْص، وبها خُرُوم وآثارُ رُطُوبة، في ٢٤٧ ورقة ومِسطرتُها ١٧ × ١٧ سم، رقم (٣١) ٢٣٥[2].



(١) فهرست الخديوية.

(٢) فهرس المكتبة الأزهرية ١: ٤٥٦ ط ٢، ١٣٧١هـ.

تعزيز صحة اسم صحيح البخاري
من المخطوطات

ذكرتُ فيما تقدم[1] ، كلمةً عن اسم «صحيح البخاري» الذي سمّاه به مؤلِّفه الإمام البخاري، وأنه «الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمورِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسُنَنِه وأيامِه».

وأردتُ تعزيزَ وتوكيدَ هذا الاسم بالرجوع إلى بعض النسخ المخطوطة القديمة، فوقفتُ على نسختين نفيستين من المخطوطات التي حفظتها مكتبات تركيا في عهد الخلافة العثمانية، أُوردُ صورتين لوجهَيْ هاتين النسختين هنا، حتى يشهد القارىء لهما الاسمَ المذكور، فيَزيدَ الأمرُ جَلاءً عنده.

وجزى الله تعالى الخيرَ أسلافَنا الواقفين لهذه المكتبات الإسلامية في شتى بقاع الأرض، فقد وقفوا هذه الكتب لنفع الأخلاف، ولخِدمةِ العلم والدين، وعونِ العلماء والطلبة المُعْوِزين، رجاءَ أن تكون لهم صدقةً جارية، ووسيلةً لذكرهم بالخير والترحم عليهم والاستغفارِ لهم، فكانوا من خيار الأسلاف، فجزاهم الله خيراً، وغَفَر لهم، وأَغدَق عليهم شآبيبَ الرحمة والرضوان بمنّه وكرمه.

وهذه المخطوطات ــ ولو طُبعت المراتِ تلوَ المرات بأفضلِ العناية وأجملِ الإخراج ــ تَبقَى الأصلَ المرجوعَ إليه والمستنارَ به في حَلِّ المشكلات، وكشفِ

(١) ص ٩ و ١٠.

المعضِلات، وتحقيق ما يُرادُ تحقيقه من ضبطِ عبارة، أو كلمةٍ، أو بيتِ شعر، أو نَصٍّ تعاوَرَهُ التصحيف والتحريف.

وقد أعطتنا هذه النُّسَخُ المخطوطةُ من كتابَيْ صحيح البخاري وجامع الترمذي الشهادةَ الناطقةَ والقولَ الفصل في معرفة اسمَيْ هذين الكتابين على الوجه الجازم القويم، فالحمدُ لله على فضل الله.



النسختان الخطيتان من صحيح البخاري

تيسَّر لي الوقوف على صُورة نسختين مخطوطتين نفيستين خزائنيتين: ـ تُكتَبُ للملوك والوزراء والأمراء والعظماء، وتُحلَّى بخطوط الذهب والزخارف الجميلة ــ من صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى. وكلتاهما من محفوظات مكتبات إصطنبول.

النسخة الأولى من مكتبة الوزير كوبريلي رحمه الله تعالى، ورقْمُها فيها ٣٦٢، في مجلد واحد، وكُتبت في سنة ٧٢٦، كتبها الإمامُ العلامة المحدِّثُ المؤرخ الفقيه الأديب المُطلع، مجموعُ الفضائل، الضابطُ المتقن، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم النُّوَيري المصري الشافعي، المولود سنة ٦٧٧، والمتوفى سنة ٧٣٣، رحمه الله تعالى، وهو مؤلِّفُ كتاب «نهاية الأَرَب في علم الأدب» وغيرِه من الكتب الواسعة.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في «الدرر الكامنة»[1]: «سَمِعَ الشريفَ موسى بنَ علي بن أبـي طالب، ويعقوبَ بن أحمد بن الصابوني، وأحمدَ الحجَّار، وزينبَ بنتَ المُنجَّا، وقاضيَ القضاة محمد بن إبراهيم بن جماعة، وغيرَهم.

ونَسَخ من البخاري ثمانيَ نُسَخ، وكان يكتب النسخة ويقابلها، وينقلُ الطِّبَاق والروايات عليها، ويَبيعُها بألفِ ــ درهم ــ، وجَمَعَ تاريخاً حافلاً بخطه، باعه بألفَيْ درهم، وهو في ثلاثين مجلَّدة، ــ وهو المسمَّى «نهايةَ الأرب»

(١) ١:٢٣١ من الطبعة الثانية.

على ما يقوله السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»[١]. وحَصَل له عند الملك الناصر حُظوة، ووكَّله في بعض أموره، وباشَرَ نظرَ الجيش بطرابلس، وكان حسَنَ الشكل ظريفاً متودِّداً، ذكيَّ الفطرة، مات في ٢١ من شهر رمضان سنة ٧٣٣». انتهى. بزيادة من «الطالع السعيد» للأُدْفُوي[٢]، و«البداية والنهاية» لابن كثير[٣]، و«الأعلام» للزركلي[٤].

وهذه النسخة التي في مكتبة كوبريلي هي النسخة الخامسة، كما كَتَب ذلك عليها، وقُرِئتْ على الحافظ العراقي وعليها خطُّه بذلك في أكثر من مئة موضع، كما توجد عليها توقيعاتُ الحافظ ابن سيد الناس والهيثمي وأبـي حيان الأندلسي وأمثالِهم.

وقد جاء اسمُ الكتاب كما يشاهده الناظر في وجه النسخة الأولى المصوَّرة، كما يلي: (الجامع الصحيحُ المختَصَرُ المسنَدُ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِه وأيامه». وهو اسمٌ تامٌّ اكتملَتْ فيه الأوصافُ الأربعة، إلَّا أنه وقع تأخيرٌ في أحدها وهو (المسنَدُ)، فجاء هنا آخِراً، وهو الوصفُ الثاني في العنوان السَّوِيِّ التام، الذي قدَّمتُ صِيغتَهُ[٥]، عن عَدَدٍ من الحفاظ المحدِّثين، وهو: (الجامعُ المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنه وأيامه).

والنسخة الثانية من مكتبة أيا صوفيا بإصطنبول أيضاً، ورقْمُها فيها

---

(١) ص ١٥١ من طبعة حسام الدين القدسي.
(٢) ص ٩٦.
(٣) ١٤: ١٦٤.
(٤) ١: ١٥٨.
(٥) في ص ٩ ــ ١٠.

٧٧٣، وجاء في آخرها: (تمَّ الجامعُ الصحيح لأبـي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، في شهرِ رجبٍ الفرد سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة، وكتبه العبدُ الفقير إلى ربه عز وجل يوسُفُ بن عُمَر بن محمَّد بن محمَّد القرشي الشافعي[1]، عُرِفَ بابن العماد الكاتب غفر الله له ولوالديه ولمالكه ولمن قرأ فيه أو طالعه ودَعَا لَهُمْ بالمغفرة... وكان الفراغ منه في مدينة دمشق حرسها الله).

وجاء اسمُ الكتاب والعنوانُ فيها داخلَ الزخرفة وخارجَها كما يراه القارىء المتأمل في وجه النسخة الثانية المصورة، هكذا: (الجامعُ الصحيحُ المختصَرُ من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسننه وأيامه). فنَقَص فيه من الأوصافِ الأربعةِ الوصفُ الثاني وهو (المسنَد).

وعلى كل حالٍ تحقَّق وتأكَّد من هاتين النسختين المخطوطتين العِلمُ والجزمُ بعنوان كتاب «صحيح البخاري»، على الوجه الذي ذكره الحفاظ المتقنون، وبه تتعينُ وتُعرَفُ المَعالمُ التي أسَّسَ البخاريُّ عليها كتابَه وخَصَّها بالجمع والتأليف فيه. وفي معرفة ذلك فوائدُ جسامٌ جَمَّة، لا يتسع المقامُ لشرحها وبيانها هنا.

وبمعرفة العنوان والاسم الذي رسمه الإمام البخاريُّ محدِّداً فيه بُنْيَةَ كتابه العظيم، وبمعرفة الاسم الذي سَمَّى به الإمام مسلم كتابَه: (المسنَدَ الصحيحَ المختصَرَ...)، تتضحُ مقاصدُ هذين الإمامين من تأليفَيْهما، فلا يَرِدُ عليهما بعدَ العلم بهذا «الإلزاماتُ» التي ألزمهما بها الدارقطنيُّ وغيرُه كأبي ذر الهَرَوي وابنِ حبان وغيرِهما، فإن الأحاديث التي ألزموهم بإخراجها، هي من مسموعاتهما ومعلوماتهما ومحفوظاتهما ولا ريب.

---

(١) لم أقف على ترجمة له فيما رجعتُ إليه.

فهما قد أغفلاها على علم ومعرفةٍ بها، وصنَّفَا كتابيهما مراعِيَيْنِ وقاصِدَيْنِ فيهما (الاختصار)، ولذا جاء وصفُ (المُختَصرِ) في كلٍ من الاسمين للكتابين كما علمت.

وشَهْرُ اسم «صحيح البخاريّ» واشتهارُهُ بالعنوان الذي وضَعَه له مؤلفه الإمامُ البخاري: (الجامع الصحيح المختصر...)، وكذلك شَهْرُ اسم «صحيح مسلم» واشتهارُهُ بالعنوان الذي رَسَمه له الإمام مسلم: (المسنَدُ الصحيحُ المختصَرُ...): واجبٌ صِناعي، يَدفعُ التساؤلاتِ الكثيرةَ التي أورَدَها عليهما بعضُ السابقين واللاحقين، متعجِّباً مستغرِباً كيف أغفَلا من كتابيهما أو أغفل أحدُهما من كتابه: هذا الحديثَ وهذا الحديثَ[1].

---

(١) وبعد كتابتي ما تقدَّم وقفتُ على كتاب أستاذنا العلامة المحقق الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله تعالى، «الإمامُ البخاري وصحيحُه»، فرأيته تعرض لذكر اسم «صحيح البخاري» وكَتَب نحواً مما كتبته في هذا البحث، هنا في ص ٧١ وما قدَّمتُه في ص ٩ ــ ١٢، فاستحسنتُ إضافتَه وإلحاقَه هنا، لتوافق الخواطر فيه، قال رحمه الله تعالى في ص ١٧٩، تحت عنوان (صحيح البخاري):

«أما اسمُه فقد سمَّاه أبو عبد الله البخاريُّ نفسُه رضي الله عنه: (الجامع الصحيح المسنَد من حديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِه وأيامه، كما ذكره الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» ١: ٥. أو «الجامع المسنَد الصحيح، المختصر من أمور رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسُنَنِه وأيامه». كما صرَّح به ابن الصلاح في المقدمة ص ٢٤ ــ ٢٥، والشيخُ محي الدين النووي في «شرحه» ١: ٧، و«تهذيبه» ١: ٧٣.

وقد اشْتَهر قديماً وحديثاً في أشهر كتب الفقه والتفسير، وأكثرِ شروح الحديث، وسائر كتب الفنون الأخرى، وعلى ألسنة معظم الناس وجمهرةِ العلماء باسم: «صحيح البخاري». فلعل هذا الذي دَعَا كثيراً من كاتبيه ــ كما دَعَا ناشريه وطابعيه ــ إلى أن يُعَنْوِنوا له بهذا الاسم المختصر، دون ذلك الاسمِ المطوَّل الذي وَضَعه له مؤلِّفُه، ولكن يَحسُنُ في المستقبل ــ إن لم يجب ــ أن يُجمَع بين الاسمين، أو يُقتصَر على الاسم الموضوع له».

وفي إخراج البخاري ومسلم جملةً من أحاديثِ صحيفةِ هَمَّام بن مُنَبِّه، وإغفالِهما جملةً منها، وكلُّها بسند واحدٍ صحيحٍ متفقٍ على صحته: دليلٌ على أنهما ما قَصَدا استيعاب الصحيح، وإنما أرادا الاختصار، كما أشارا إلى ذلك في عنوان كتابيهما[1].

تحديدُ سَنَةِ... الإمام البخاري من كتابه «الجامعَ الصحيح»

رأيتُ من المفيد أن أبحث عن تاريخ فراغ البخاري من تأليفه «الجامع الصحيح»، فإني لم أقف على من تعرَّض له من العلماء السابقين، حتى شُرَّاح «البخاري» بما فيهم الحافظ ابن حجر رحمةُ الله تعالى عليهم أجمعين. ولمعرفة ذلك فوائد جُلَّى تستفاد لا أتعرض الآن لبيانها.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «هدي الساري» ٢ : ٢٠٢ ـ ٢٠٣، وهو يتحدَّث عن تأليف الإمام البخاري لكتابه «الجامع الصحيح»: «قال البخاري: صنَّفتُ (الجامع) من سِتِّ مئة ألف حديث، في ستَّ عشرة سنة، وجعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله تعالى، وقال أبو جعفر العُقَيلي: لما صنَّف البخاري كتابَ الصحيح، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلاَّ أربعةَ أحاديث، والقولُ فيها قولُ البخاري وهي صحيحة». انتهى.

قال عبد الفتاح: توفي الإمام أحمد سنة ٢٤١، وتوفي الإمام يحيى بن معين سنة ٢٣٣، وتوفي الإمام علي بن المديني سنة ٢٣٤، رحمهم الله تعالى

---

(١) انظر بسط هذا الموضوع في «صيانة صحيح مسلم» للحافظ ابن الصلاح ص ٩١ ـ ٩٤، ومقدمة الإمام النووي لشرح «صحيح مسلم» ١ : ٢٤، و«توجيه النظر» للشيخ طاهر الجزائري ص ٩١ ـ ٩٢.

أجمعين، وجاء في كلام العُقَيلي أن البخاري عَرَض عليهم كتابه (الصحيح)، وظاهرُ العبارة أنه عرضه عليهم بعد اكتمال تأليفه، بدليل الاستثناء: (وشهدوا له بالصحة إلاّ أربعةَ أحاديث).

وأسبَقُ هؤلاء الأئمة الثلاثة وفاةً هو الإمام يحيى بن معين فقد توفي سنة ٢٣٣، فيكون البخاري قد فرغ من تأليفه قبل تلك السنة، في سنة ٢٣٢، وقد بقي في تأليفه ــ كما قال هو ــ ١٦ سنة، فيكون قد بَدَأ به في حدود سنة ٢١٦ على أقلّ تقدير، وكان عمره نحو ٢٢ سنة، إذ وُلِدَ سنة ١٩٤، وفَرَغ منه وعمره ٣٨ سنة، وهو أمرٌ باهرٌ عُجاب، لايتحقّق إلاَّ لمثله من أفذاذ العالَم بعونٍ من الله تعالى، وتوفي سنة ٢٥٦، فيكون قد توفي بعد ٢٤ سنة من تأليفِهِ وتحديثِهِ به.

وهذا تخمينٌ استخرجتُه من كلام البخاري والعقيلي[١] رحمهما الله تعالى، والله تعالى أعلم.



(١) إن صح ما نقله، وقد أسلفتُ تعليقاً في ص ٢٨ شكاً في صحة هذا الخبر، لوجود جهالة في سنده، فانظره.



وجهُ النسخة الأولى من صحيح البخاري المشار إليها في ص ٦٦ ـــ ٧٠



وجهُ النسخة الثانية من صحيح البخاري المشار إليها في ص ٦٦ ــ ٧٠

تعزيزُ صحةِ اسمِ جامع الترمذي

ذكرتُ فيما تقدم كلمةً عن اسم «جامع الترمذي» الذي سمّاه به مؤلفُه الإمام الترمذي، وأنه «الجامعُ المختصَرُ من السنن عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ومعرفةُ الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

وتعزيزاً وتوكيداً لثبوت أن هذا الاسم لكتاب الترمذي هو الذي سمّاه به مؤلِّفُه، بحثتُ عن بعض النُّسَخ المخطوطة القديمةِ منه، فوقفتُ على نسختين نفيستين جداً، جاء فيهما اسمُ الكتاب كما ذكرته تماماً.

وأُورِدُ هنا صورتين لوجهَيْ هاتين النسختين، زيادةً في الطمأنينة إلى أنَّ الاسم المذكور هو من صنيع الإمام الترمذي نفسِه.

وفي شَهْرِ هذا الاسم واشتهاره لكتاب الإمام الترمذي نفعٌ كبيرٌ جداً، ولذا يجِبُ على من يطبع هذا الكتاب بعدَ الآن أن يُثبِتَ هذا الاسمَ عليه أمانةً وصناعةً، ومن يُخالِف فقد خان الأمانة وأضاع هُوِيَّةَ الكتاب، فالله حسيبُه.

ويتبدَّى من دراسة هذا العنوان الدقيق المتين، إمامةُ الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في فقهه ومعرِفتِه بمذاهب الفقهاءِ والمجتهدين، إلى جانب إمامته الفَذَّة في الحديث وعلومه، وعِلَلِهِ ورجالِه ورواياته. . . ، مما يُعرِّفنا بتميُّزِ كتابه «الجامع» ببعض المزايا على «صحيح البخاري»، وعلى «صحيح مسلم»، فضلاً عما تميز به على السنن الثلاثة، ومنها: تبويبُ كتبه كما صَنَع شيخُه البخاري، وذِكرُهُ في الباب الأصولَ والمتابعات والشواهد والعِلَل والجرح والتعديل للرجال. . . ، فكتابُهُ كتابُ رواية ودراية، وكتابُ بحثٍ ودَرْس وتعليمٍ وتمرين

على الصناعة الحديثية والتفقهِ في السنة المطهرة.

قال الإمام أبو إسماعيل الهروي[١]: كتابُ أبـي عيسى الترمذي عندنا: أفيَدُ من كتاب البخاري ومسلم، قيل: ولِمَ ذلك؟ قال: كتاباهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلاَّ من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شَرَحَ ـ مؤلِّفُه ـ أحاديثَه وبيَّنها، فيصِلُ إلى الفائدة ـ منه ـ كلُّ أحدٍ من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهم.

وقال الإمام أبو عبد الله محمدُ بنُ عُمَر بنِ رُشَيْد الأندلسي[٢]: الذي عندي أنَّ الأقربَ إلى التحقيق، والأحرى على واضح الطريق، أن يقال: إنَّ كتابَ الترمذي تَضمَّنَ الحديثَ مصنَّفاً على الأبواب، وهو عِلمٌ برأسه. وتضمَّن الفقه، وهو علمٌ ثانٍ. وتضمَّن عِللَ الحديث وبيانَ الصحيح من السقيم وما بينهما، وهو عِلمٌ ثالث. وتضمَّن الأسماء والكنى، وهو علم رابع. وتضمَّن التعديل والتجريح، وهو علم خامس. وتضمَّن بيانَ من أدرك النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ممن لم يُدركه ومن أَسنَد عنه في كتابه، وهو علم سادس. وتضمَّن تعديدَ من رَوَى ذلك الحديث، وهو علم سابع.

هذه علومه المجملة، وأما علومه التفصيلية فمتعددة وفيرة، وبالجملة: فمنافعه كثيرة، وفوائده غزيرة».

(١) كما في «شروط الأئمة الستة» لابن طاهر المقدسي ص ١٦.

(٢) كما في «قوت المغتذي» للسيوطي ١ : ١٥ بتصرف.

النسختان الخطيَّتان من جامعِ الترمذي

لكتاب «جامعِ الترمذي» نُسَخٌ مخطوطة كثيرة منتشرة هنا وهناك، ولكن قلَّ أن تجد نسخة منها عليها اسمُ الكتاب كاملاً تاماً، كما سمَّاه به مؤلِّفُه. وأغلبُ النُّسَخ يُذكَرُ فيها اسمُ الكتاب مختصراً بلفظِ (الجامع للإمام الترمذي)، أو (جامع الترمذي)، أو نحوِ هذا وذاك.

وقد عثرتُ على نسختين خطيتين قديمتين، جاء اسمُ الكتاب عليهما تاماً غيرَ منقوص، كما نقله الإمام الحافظ المحدِّثُ الضابطُ المتقِن أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي رحمه الله تعالى، في «فهرست ما رواه عن شيوخه»، ونقلتُه عنه فيما تقدم[1]، وهو: (الجامعُ المختصَرُ من السُّنَن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل). وإليك كلمةً عن هاتين النسختين:

النسخة الأولى: هذه النسخة دخلت في تملك الأستاذ محمد مصطفى الأعظمي، اشتراها في مدينة الرياض من نحو سنتين بمبلغ كبير، وهي مجلوبة من الهند، بيدِ عادِيَة آخذةٍ لها من مقرٍّ معلوم هناك، وهي في مجلدٍ واحد، وفيها نقص بآخرها يبلغ ثلاثة أوراق، وتبلغ صَفَحاتُها ٦٤٨ صفحة، والترقيمُ حديث.

وكلها بخطٍّ مشرقي فصيح جميل، ولم يُذكَر عليها اسمُ كاتبها، كُتِبَتْ

---

(١) في ص ٥٥.

قبل سنة ٤٨٠، إذْ عليها سماعاتٌ متعددة، أقدَمُها سماعٌ في رمضان سنة ٤٧٩، وعُورض الأصلُ بنسخة ابن خَلَّاد الرامَهُرْمُزي صاحب كتاب «المحدِّث الفاصِل بين الراوي والواعي»، فهي أقدَمُ كتابة من النسخة الثانية التي يأتي الحديث عنها قريباً، بأكثَرَ من مئة سنة، ومكتوبةٌ قبلَ ولادة الحافظ ابن خير بأكثر من عشرين سنة، فقد ولد سنة ٥٠٢، وتوفي سنة ٥٧٥ رحمه الله تعالى.

وسَنَدُ هذه النسخة إلى المؤلف يختلف عن سند النسخة الثانية اختلافاً تاماً، واتفقَتْ النسختان في العنوانِ على عبارة واحدة، وهي: (الجامعُ المختصَرُ من السنن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل)، إلَّا أن هذه النسخة الأولى نَقَص فيها لفظُ (عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم)، كما يراه الناظر في صورة كلٍ من النسختين[1].

---

(١) روى الإمام محمد بن خير الإشبيلي في كتابه «فهرست ما رواه عن شيوخه» ص ١١٧ ــ ١٢١، «جامعَ الترمذي» من خمسة طرق، الثلاثةُ الأولى منها من طريق ابن محبوب، والاثنان الرابعُ والخامس من طريق أبي حامد التاجر، كلاهما عن الترمذي.

وتتفق الطرقُ الثلاثةُ الأولى مع سند النسخة الثانية في روايتها عن ابن محبوب، ويتفق الطريقان الأخيران مع سند النسخة الأولى في روايتها عن أبي حامد التاجر. فاستحسنت إيراد ما قاله الحافظ ابن خير بطوله وتمامه، لما فيه من الفوائد المتصلة بالمقام.

قال الحافظ ابن خير رحمه الله تعالى:

«مصنَّفُ الإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، الحافظ، وهو «الجامعُ المختصَرُ من السُّنَن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل».

أمَّا روايةُ ابن محبوب:

١ ــ فحدَّثني بها الشيخ الفقيهُ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العَرَبي رحمه الله، سماعاً عليه، قال: أنا به أبو الحسين المباركُ بنُ عبد الجبار الصيرفي، المعروفُ بابنِ الطُّيُوري، بالقَطِيعة، وأبو طاهر البغداديُّ بدار الخلافة، أمَّا أبو الحسين =

= فاستوفيتُه عليه، وأما أبو طاهر فبعضُه من أوله.

قالا: أخبرنا أبو يَعْلَى أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر المعروفُ بابن زَوْجِ الحُرَّة، قال: أنا أبو علي الحسن بن محمد بن شعبة المَرْوَزي، قال: أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، عن أبي عيسى الترمذي رحمه الله.

وفي كتاب الدعواتِ والمناقب أحاديثُ علِّم عليها بقولك: لا، إلى، ـ كذا، ولعل الصواب: بقولِهِ: أو بقولِ: لا، إلى، ـ مَعَ كلامِ أبي عيسى في آخر الكتاب، لم تكن في سماع أبي يَعْلَى، فاستظهرتُ لها برواية أبي القاسم الحسن بن عمر الهَوْزَني خالي رحمه الله، عن أبيه عمر بن الحسن، سماعاً.

٢ ـ وحدَّثني بها أيضاً الشيخُ أبو الحسن عَبَّادُ بن سرحان بن مسلم المَعَافِري رحمه الله، سماعاً عليه لبعضه بجامع إشْبِيلِيَة، في رمضانِ سنةِ ٥٣٠.

وَمناوَلَةً لجميعِهِ من يدِهِ إلى يدي في أصلِ كتابه، قال:

أخبرني به الشيخ الصالح أبو الحسين المبارَكُ بنُ عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي، المعروفُ بابن الطُّيُوري رضي الله عنه، قراءةً عليه وأنا أسمع، في شهرِ المحرَّم سنةَ ٩٢، في داره بالكَرْخ، بالجانب الغربي من بغدَاذَ، وبالمسجدِ أيضاً بدَرْب المَرْوَزي.

قال: أنا أبو يعلَى أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر المشهورُ بابنِ زَوْجِ الحُرَّة، قراءةً عليه، فأقرَّ به، في شهرِ جُمادَى الآخرة من سنة ٤٣٨.

قال: أنا أبو علي الحسنُ بن محمد بن أحمد بن شعبة المَرْوَزِي السِّنْجِي، قراءةً عليه من أصله، في منزلنا في المحرَّم سنة ٣٩١، قال: أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، قال: قُرِىءَ على أبي عيسى محمدِ بنِ عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمِي الحافظِ الضريرِ وأنا أسمع.

قال أبو عيسى: كان جَدِّي مَرْوَزِيّاً، انتقَلَ من مَرْوَ أيامَ الليث بن سَيَّار.

وتِرْمِذُ في خراسان، نُسِبَ إليها جماعةٌ، منهم أبو عيسى هذا رحمه الله، وتوفي بتِرْمِذَ ليلةَ الاثنين لثلاثَ عشرةَ ليلةً مَضَتْ من رمضان سنة ٢٧٩.

٣ ـ وحَدَّثني بها أيضاً الشيخُ المحدث أبو الحسين عبدُ الملك بن محمد بن هشام بن سَعْد القَيْسي، ويُعرَف بابن الطَّلَّاء رحمه الله، قراءةً مني عليه بمدينة شِلْب حَرَسها الله. =

= قال: حدثني بـه الشيخ الحـافظ الثقة أبـو علي حسين بن محمد بن فِيرُّه الصُّدَفي، ويُعرف بابن سُكَّرة، رحمه الله، قراءةً عليه في رمضان في أربعة وعشرين يوماً منه، بجامع مُرْسِيَة حَرَسها الله سنة ٥١٢.

قال: قرأتُهُ ببغداد، على الشيـخ الصالـح أبي الفضل أحمـد بن الحسن بن خَيْرُون العَدْل بدربِ نُصَير في منزله، وعلى الشيخ الصالح أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي المعروف بـابن الطُّيُـوري في مسجده بـالكَرْخ بـدرب المَرْوَزِي بالقَطِيعة.

أخبَرَاني به عن شيخهما أبي يَعْلَى أحمد بن عبـد الواحـد بن محمد بن جعفـر، عن أبي علي الحسن بن محمـد بن أحمـد السِّنْجي المَـرْوَزِي، عن أبـي العبـاس محمـــد بن أحمد بن محبوب، عن أبـي عيسى الترمذي.

حاشَى أحاديثَ في كتاب الدعواتِ والمناقب؛ وكلامَ أبي عيسى في آخر الكتـاب، لم تكُن في سمـاع أبي يَعْلَى، وعلى أول كـل حـديث من المستثنـاة: لا، وعلى آخـره: إلى.

قـرأتُ من هـذه الأحـاديثِ المستثنـاةِ مـا عليـه عـلامـةُ: ش، على الشيــخ الإمـام أبـي القـاسم عبـد الله بن طـاهـر التميمي البَلْخي ـ قَـدِمَ بغـداد حـاجـاً ـ، مَـعَ كـلامِ أبي عيسى آخِرَ الكتـاب، أخبـرني بـه عن شيخـه محمـد بن عبــد الله الفـارسي، عن أبـي القـاسم علي بن أحمـد الخُـزَاعي، عن أبي سعيـد الهيثم بن كُلَيب البُخَــاري، عن أبـي عيسى الترمذي.

قال أبو علي: ومَعَاني هذه العَـلاَمةِ ـ على مـا قرأتُـه على شيخنا أبـي القـاسم ـ أنه كان يُعرف بابن شاهْفُور، فعلَّمتُ على الأحاديثِ بالشين من هذا الاسم.

وأما روايةُ أبـي حامد التاجرِ عنه.

٤ ـ فحدَّثني بها الشيخُ الفقيهُ أبو بكر يحيـى بن محمد بنِ ريدَانَ رحمه الله، مناولةً منه لي في أصلِ المحـدِّث أبـي محمد بن يَـربُوع رحمـه الله، والشيخُ الإمـامُ أبوعبـد الله محمد بن عبد الرزاق بن يوسف الكَلْبـي رحمه الله مناولةً منه لي في الأصل المذكور.

قـالا جميعاً: حـدثنا بهـا الشيخ الـوزيـر الفقيـه أبـو القـاسم الحسن بن أبـي حفص عمر بن الحسن الهَوْزَني رحمه الله، سماعاً منهما عليه، قال: حـدثني بها أبـي أبـو حفص رحمـه الله، قـال: حـدثني بهـا منـاولـةً منـه لي محمـدُ بنُ أحمـد بن محمـد بن عبــد الله =

= الأَرْدَشْنَاني رحمه الله.

قال أبو القاسم الهَوْزني: وحدَّثني بها أيضاً إجازةً محمد بن أحمد الأَرْدَشْتَاني المذكور استجازهُ لي أبي رحمه الله بمكة حَرَسها الله في حجته سنة ٤٤٥، قال: حدثنا بها أبو بكر محمد بن منصور الشَّهْرُزُوْرِي.

قال أبو القاسم الهَوْزني: وحدَّثني بها أيضاً، إجازةً، أبو بكر محمد بن منصور ابن خَميل[1] الشَّهْرُزُوري إجازةً، استجازه لي أبي رحمه الله في حجتِهِ المذكورة، في السنة المؤرَّخ بها بمكة حرسها الله.

قال الشهرزوري: أنا أبو بكر أحمدُ بن إبراهيم المروزي، قال: حدثنا أبو زيد محمدُ بن أحمد المروزيُّ، قال: نا أبو حامد أحمد بن عبد الله التاجرُ المروزي، قال: نا أبو عيسى محمدُ بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي رحمه الله؛ وكتابُ ابن يَرْبُوعَ المذكورُ مقابلٌ بكتاب أبي نصر الشهرزوري المذكور، كان قد استقرَّ عند أبي القاسم الهَوْزَني رحمه الله من قِبَل أبيه، وأخذَه أبو محمد بنُ يربوع عنه.

٥ ــ وحدَّثني بها أيضاً الشيخُ أبو محمد بن عَتَّاب رحمه الله، إجازةً فيما كَتب به إليَّ، قال: أخبرني به المُقْرِي أبو محمد مَكِّي بن أبي طالب رحمه الله، إجازةً فيما كتبه لي بخطه، قال: سمعتُ عبدَ الواحد بنَ علي بن أحمد العباسيَّ وأخاه عبدَ السميع وأبا بكر أحمدَ بنَ إبراهيم المروزي.

قالوا كلُّهم: حدثنا أبو زيد محمدُ بن أحمد المروزي، عن أبي أحمد التاجر، عن أبي عيسى الترمذي رحمه الله، ولم يَستثن في رواية العباسي عن أبي زيد شيئاً، واستثنى أبو زيد المروزيُّ في كتاب المناقب من باب مناقب أهل بيتِ النبي عليه السلام.

فقال أبو زيد: مِن ها هنا حدَّثنا أبو الفضل محمد بن عبد الله، قال: أنا أبو حامد التاجر، قال: نا أبو عيسى الترمذي، يعني إلى آخر فضلِ عائشة، لم يَسمعه من أبي حامد وسَمِعَهُ من أبي الفضل، عنه، وهذا الاستثناء مقيَّدٌ في رواية الشهرزوري قال أبو محمد بن يربوع: هي أربعَ عَشْرَة ورقةً من كتابي.

ثم عاد إلى رواية أبي زيد، عن أبي حامد، قال أبو محمد بن عَتَّاب: وحدَّثني به أيضاً أبو عُمَر بنُ عبدِ البَرِّ الحافظُ، إجازةً، عن أبي زكرياء يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري الجَبَّاني، عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف الصيدلاني المكي، عن =

(١) كذا في طبعة كوديرا. ــ المُشْرِف.

وأثبَتُّ هنا صورةَ الجزءِ التاسع من النسخة الأولى، لا الجزءِ الأولِ كما هو المعتاد، لوضوح الخط ونضارته في هذا الجزء دون الجزء الأول. وهذا مِثالُ ما جاء في الصفحة المصوَّرة من المخطوطة في الموضع المذكور، وفيه السَّنَدُ من سامع هذه النسخة إلى المؤلف الإمام الترمذي رحمه الله تعالى:

(الجزءُ التاسعُ من كتابِ الجامع المختصر من السنن ومعرفةِ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل. تصنيفُ أبـي عيسَى محمد بن عيسى بن سَورَة الحافظ الترمذي رحمه الله. سَمَاعاً لداود بن محمد بن عبد الله بن يوسف نفعه الله بالعلم.

حدَّثَهُ به أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشافعي في المسجد الحرام، عن أبـي بكر أحمد بن إبراهيم المَرْوَزِي الفقيه، عن أبـي زيد محمد بن أحمد المَرْوَزِي الفقيه، عن أبـي حامد أحمد بن عبد الله المَرْوَزِي، عن أبـي عيسى الحافظ الترمذي.

وحَدَّثَهُ به أيضاً عن أبـي يعقوبَ يوسفَ بنِ أحمد العطار، عن أبـي ذَرٍّ محمد بن إبراهيم الترمذي، عن أبـي عيسى الترمذي). انتهى.

النسخة الثانية: هذه النسخة محفوظة في (مكتبة فيض الله أفندي)

= أبـي ذَرٍّ محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي، عن أبـي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي رحمه الله.

قال أبو محمد بن عتاب: وأخبرني به أيضاً الشيخُ أبـو عَمْرو عثمـانُ بن أبـي بكر بن حَمُّود بن أحمد الصدفي السُّفَاقِسِي رحمه الله، عن محمد بن علي بن عبد الملك الحافظ، عن شيخه أبـي محمد الحسن بن إبراهيم القطان، عن أبـي عيسى الترمذي رحمه الله.

وكان الشيخُ أبو عُمَر بن عبد البر رحمه الله يقولُ: ثلاثةُ كتبٍ مختصـرةٌ في معنـاهـا، أُوثِرُها وأُفضِّلُها: مصنَّفُ أبـي عيسى الترمذي في السنن، والأحكامُ في القـرآن لابن بُكَير، ومختَصَرُ ابن عبد الحَكَم».

رحمه الله تعالى في إصطنبول، برقْم ٣٤٤، في مجلد واحد، وهي نسخة تامة في ٢٦٧ وَرَقة بخط مغربـي فصيح، فُرِغَ من نسخها في شَوَّال من سنة ٥٨٢، ولم يُذكَر عليها اسمُ كاتبها، وعلى الزاوية اليُسرى العليا من الصفحة السابقة لصفحة العنوان تملُّكٌ لها بخط مالكها فيض الله أفندي جاء فيه ما يلي: (من كتب الفقير السَّيِّد فيض الله المفتي في السلطنة العَلِيَّة العثمانية عُفِيَ عنه).

وهذا نَصُّ ما جاء على وجه هذه النسخة: (الكتابُ الجامع المختصَرُ من السنن عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومعرفةُ الصحيح والمعلولِ وما عليه العمل. تصنيف الإمام الحافظ أبـي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي رحمةُ الله عليه، ومغفرتُهُ ورضوانُه لديه). انتهى.

وسَنَدُ سامع هذه النسخة إلى المؤلف مكتوب في أول الكتاب كما يلي: (قال محمد بن علي بن حَسْنُون: أخبرنا الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العَرَبـي المَعَافري رضي الله عنه قراءةً عليه وأنا أسمع.

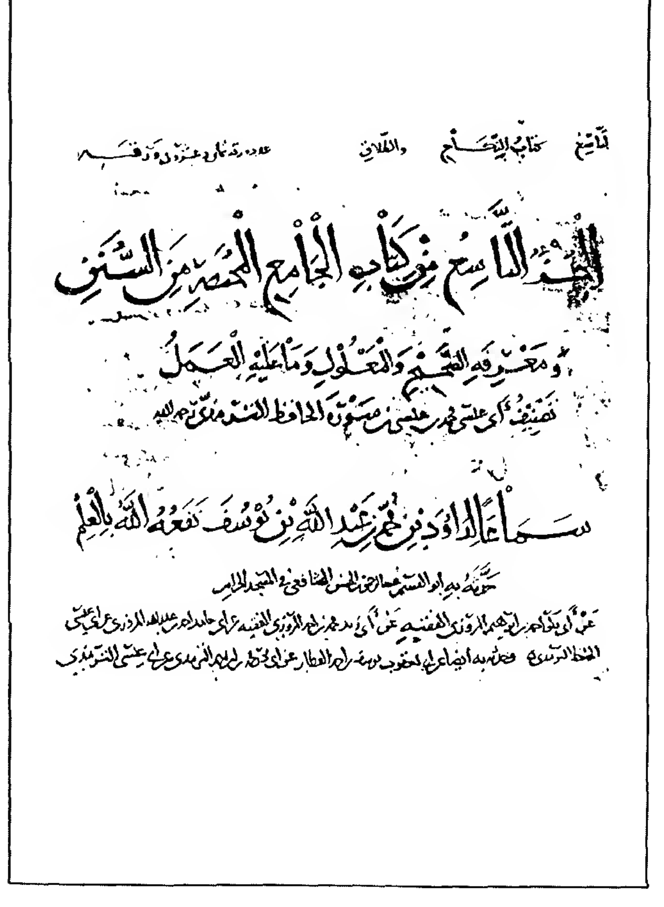
قال: أخبرنا الشيخ الصالح أبو الحُسَين المباركُ بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي رضي الله عنه قراءةً عليه وأنا أسمع، فأقَرَّ به في شَوَّال سنة تسعين وأربع مئة.

قال: أخبرنا أبو يَعْلَى أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جعفر قراءةً عليه فأقَرَّ به.

قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن شعبة المَرْوَزِي السِّنْجي قراءةً من أصله في منزله في المحرَّم سنة إحدى وتسعين وثلاث مئة.

قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، قال: قُرِئ على أبـي عيسى محمد بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك السُّلَمي الحافظ وأنا أسمع، قال أبو عيسى: كان جَدِّي مَرْوزياً، انتقل من مَرْو أيامَ الليث بن سَيَّار.

قال حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد...).


الجزء التاسع من كتاب الجامع المختصر من السنن

ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

تصنيف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الحافظ الترمذي رحمه الله

سماع داود بن محمد بن عبد الله بن يوسف نفعه الله بالعلم

حدثه به أبو القاسم عمار بن الحسن الشافعي في المسجد الحرام

وجهُ النسخة الأولى من كتاب جامع الترمذي


كتاب الجامع

المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

تصنيف الإمام الحافظ أبي عيسى

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمة

الله عليه ومغفرته ورضوانه لديه

وجهُ النسخة الثانية من كتاب جامع الترمذي

هذه الصفحة الأولى من النسخة الثانية ، وهي نسخة فيض الله أفندي ، وفي آخر السطر الأول من أعلاها بدءُ السماع ، وبقيته بآخر السطر الثاني ، وهو باللفظ التالي : « قال محمد بن علي بن حسنون ، أخبرنا الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن العَرَبـي المَعَافري رضي الله عنه قراءةً عليه وأنا أسمع . . . » .

وبهذا العنوان الواضح الصريح الذي رأيناه، تتبينُ معالمُ كتاب الإمام الترمذي رحمه الله تعالى، وتتبينُ أيضاً دِقَّةُ مداركه ومقاصده الحديثية والفقهية، في تأليفه الكتابَ على هذا الوجه الذي رسمه وربط فيه بين جوانبه وأحاديثه.

فهو قد قَصَدَ أن يُدوِّنَ فيه الصحيحَ والمعلولَ أي الضعيفَ قصداً أساسياً، وأصدر الحكمَ منَ الجَمع بينهما في كثير من الأبواب، وقَصَد أن يَذكُرَ فيه أيضاً: ما عليه العمل، إكمالاً للفائدة، فإن هذا الجانب قد يبدو أنه فقهيٌّ، والحقُّ أنه فقهيٌّ وحديثيٌّ أيضاً، لأنَّ العملَ بالحديث عند العامل به من ذوي العلم محدِّثاً كان أو فقيهاً: دليلٌ على صحته عنده، ما لم يكن ضعيفاً ويَرى العمل به في فضائل الأعمال، كما هو مقرر في موضعه من كتب الأصول والفقه والمصطلح، أو قام لديه ما يدعوه إلى الأخذ به.

فكتابُ «الجامع» للإمام الترمذي كتابٌ فَذٌّ في بابه، وقد تتابعَتْ وكثرت كلماتُ الثناء عليه من كبار الأئمة المحدِّثين النُّقَّاد، من أجل كثرة مزاياه وفوائده وعلومِهِ الحديثية، وذكرتُ من كلماتهم كلمتين فيما تقدم[1]، فأكتفي بهما رغبةً في الاختصار، ويرحمُ الله تعالى الإمامَ أبا عيسى الترمذي، ويجزيه عن السنة المطهرة وعلومها وعن المسلمين خيرَ الجزاء، والحمدُ لله رب العالمين.



---

(١) ص ٧٧.

المحتوى

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

١ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي، الطبعة الثانية.
٣ ـ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثانية.
٤ ـ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، نفدت الطبعة السابعة، وستصدر الطبعة الثامنة محققة ومزيدة كثيراً عما قبلها.
٥ ـ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الخامسة.
٦ ـ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه المالكي الإمام شهاب الدين أبي العباس القرافي، تصدر الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.
٧ ـ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.
٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة الخامسة.
٩ ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الثالثة.
١٠ ـ فقه أهل العراق وحديثهم للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية.
١١ ـ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد.
١٢ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة.
١٣ ـ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، تصدر الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
١٤ ـ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة السادسة.
١٥ ـ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازريهما.

١٦ ـ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة الخامسة.
١٧ ـ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ شمس الدين عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الرابعة.
١٨ ـ ذكرُ من يُعتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة الرابعة.
١٩ ـ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
٢٠ ـ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدة، الطبعة السادسة، مزيدة جداً ومحققة.
٢١ ـ قصيدة «عنوان الحكم» لأبي الفتح البستي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية.
٢٢ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، تصدر الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.
٢٣ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٤ ـ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٥ ـ الباهر في حكم النبي ﷺ في الباطن والظاهر للإمام السيوطي قدُّم له الأستاذ أبو غدة.
٢٦ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبد البر، طبعة محققة.
٢٧ ـ ترتيب «تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي» صَنَعه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٨ ـ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، صَنَعه أيضاً الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٩ ـ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثانية.
٣٠ ـ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية للعلامة أحمد زكي باشا قدُّم له الأستاذ أبو غدة.
٣١ ـ سِبَاحة الفكر في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي أيضاً اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٢ ـ قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٣ ـ بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الزبيدي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٤ ـ جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٥ ـ أُمراءُ المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدة.
٣٦ ـ تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم للإمام اللكنوي.
٣٧ ـ نخبة الأنظار على تحفة الأخيار للإمام محمد عبد الحي اللكنوي أيضاً.
٣٨ ـ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري.
٣٩ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر من أوسع كتب المصطلح المحققة للإمام الجزائري أيضاً.
٤٠ ـ صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٤١ ـ الإسناد من الدين. رسالة تبين فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتعين فيها، له أيضاً.
٤٢ ـ السنة النبوية وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٤٣ ـ تحقيقُ اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً.
٤٤ ـ منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.

٤٥ ـ من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أوثق اتصال، له أيضاً.
٤٦ ـ ظَفَر الأماني في شرح مختصر السيد الجرجاني من أوسع كتب المصطلح المحققة للكنوي.
٤٧ ـ تصحيح الكتب وصُنْعُ الفهارس المُعْجَمة وسبقُ المسلمين الإفرنج في ذلك للعلامة أحمد شاكر.
٤٨ ـ تحفة النُّسَّاك في فضل السواك للعلامة الفقيه عبد الغني الغُنَيمي الميداني الدمشقي.
٤٩ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس للعلامة الغُنَيمي أيضاً.
٥٠ ـ رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية التي يُنشَّأُ عليها الصغار.
٥١ ـ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز للعلامة المحدث الفقيه محمد زاهد الكوثري.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً
بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

١ ـ نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي. جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة.
٢ ـ الرسول المعلِّم صلَّى الله عليه وسلَّم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٣ ـ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية للإمام علي القاري المكي، الجزء الثاني.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ـ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة الرشد، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الحرمين. مكة المكرمة: مكتبة المنارة، مكتبة الاستقامة، مكتبة الباز. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان. جُدَّة: مكتبة المجتمع. القاهرة: دار السلام. لبنان ـ بيروت: دار البشائر الإسلامية، الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق: دار القلم. الأردن ـ عَمَّان: دار البشير، دارُ عَمَّار. الزرقاء: مكتبة المنار... وغيرها من المكتبات.